المبادئ العامة في علم الاجرام

- التفسير العلمي للظاهرة الاجرامية:

من الامور المتفق عليها بين علماء الاجتماع وعلماء الاجرام وعلماء النفس ان الانحراف بعامة والجريمة والفساد والجناح بخاصة ما هي الا ظواهر اجتماعية شأنها في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية الاخرى. وهي بكونها ظواهر تعرف بأنها سلوك متكرر الحدوث وينشأ بصورة تلقائية في ظروف واحوال اجتماعية وشخصية وثقافية معينة. والسلوك ما هو الا ذلك النشاط الذي يصدر عن الانسان في علاقته ببيئته الاجتماعية والثقافية، والانحراف والجريمة بذلك سلوك ونشاط يصدر عن الانسان في اطار تفاعله مع الجوانب الاجتماعية والثقافية في مجتمعه. وهي بمثابة صور للتكيفات المنحرفة في المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها الشخص. ومن ثم يعتمد التفسير العلمي بهذا السلوك على فهم الظروف الشخصية والاجتماعية والثقافية التي تشكل الاطار العام المباشر الذي يتم هذا السلوك في مجاله.

- تعريف علم الاجرام: Criminology

يحتل علم الاجرام مكانة على جانب عظيم من الاهمية في ميدان الدراسات الاجتماعية فهو العلم الذي يبحث في الظواهر الاجرامية وتقصي عواملها ومعرفة ظروفها، وضبطها على قدر الامكان، لاجل اتخاذ الوسائل اللازمة لمقاومتها والحد منها تخليصا للهيئة الاجتماعية من اضرارها وشرورها وما تجره على افرادها من ويلات ومصائب.

ومن ذلك يتبين لنا ان علم الاجرام هو العلم الذي يبحث في الجريمة والعقاب وفي الطرق العلاجية الاخرى.

- موضوع علم الاجرام:

ان موضوع علم الاجرام يشمل:

أ. الجرائم التي ترتكب.

ب. الاشخاص المرتكبون لها.

ج. الوصف القانوني للجرائم المختلفة.

وكل هذه تكون مادة من اهم ما يعني به علم الاجرام.

ما هي الجريمةCrime؟ :

الجريمة من الناحية القانونية: هي كل عمل مخالف لاحكام قانون العقوبات، وقانون العقوبات: هو الذي يتضمن الافعال المحرمة ومقدار عقوبتها. ولما كانت الجريمة بطبيعتها عملا ضارا بالمجتمع لذا شرعت الهيئة الاجتماعية عقابا على مرتكبها. واذا نظرنا الى موضوع الجريمة Crime ابعد من ذلك متوغلين الى جوهر المشكلة مستهدفين بحقها من ناحية انها فعل مخالف لقواعد الاخلاق لظهرلنا ان الجريمة هي عمل لا اخلاقي تنفر منه النفوس.

فكل فعل اجرامي هو بحد ذاته يعتبر مخالفا لقواعد الاخلاق، وليس كل فعل مخالف لقواعد الاخلاق يعتبر جريمة.

ذلك لان الجرائم محددة في قانون العقوبات، فمتى كانت الافعال المرتكبة منطبقة على نص من نصوصه كانت تلك الافعال بمثابة جريمة.

وقد يكون الفعل مخالفا لقواعد الاخلاق وتنفر منه النفوس (نفوس الناس) ولكنه لايعتبر جريمة لان القانون لم ينص عليه في عداد الجرائم.

من ذلك يتبين ان دائرة الأخلاق أوسع من دائرة القانون وليس من الضروري ان يعتبر كافة افراد المجتمع ان الجريمة هي عمل لا اخلاقي اذ ان

مقياس ذلك الشعور يختلف من فرد الى اخر ومن جماعة الى اخرى ومن مجتمع الى مجتمع اخر. وحتى عند اولئك الذين يعتبرونها عملا مخالفا للاخلاق تختلف درجة الشعور بها ارتفاعا وانخفاضا تبعا للمستوى الاخلاقي والرقى الاجتماعي.

وفي كل جماعة متشابكة معقدة التشكيل عندما يكون السكان منقسمين الى طوائف مختلفة واصناف متباينة يمكن ان يلاحظ اختلاف كبير في وجهة النظر وفي الاعتبارات الاخلاقية، فما يعتبر او يشعر بانه عمل غير اخلاقي عند جماعة من الجماعات قد لا يوصف او يشعر كذلك عند غيرها. فما يعتبر جريمة في زمن يكون مباحا في زمن اخر وعند جماعة اخرين وما يكون مباحا في زمن قد يكون جريمة في نفس الزمن عند جماعة اخرى او قد يتبدل في زمن اخر عند نفس الجماعة فيعتبر جريمة. وظاهرة الاختلاف في المقاييس الاخلاقية والمعايير الاجتماعية والقانونية في مختلف الطوائف والمجتمعات تعتبر من الظواهر التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة حيث لم يكن بين المجتمعات اتصال وثيق وتمازج شديد. فهذه الاختلافات اوجدتها طبيعة التباعد بين مختلف المجتمعات وعدم الاحتكاك بينهما. اذ كان كل مجتمع منعزل عن الاخر الى حد كبير وله مقاييسه ونظمه وقواعده الاخلاقية والاجتماعية والقانونية الخاصة. ولكن تقدم المدنية ورقي مدارك المجتمع البشري وما نشاهده اليوم من سهولة المواصلات والاحتكاك المستمر والتمازج الثقافي والفكري بين المجتمعات والشعوب قد اوجد شعورا عاما بحيث تشابهت الى حد كبير مشاعر الناس في مختلف الشعوب وهذا بدوره ادى الى وحدة في التفكير ووحدة في المقاييس بحيث يلاحظ اليوم ان القواعد العامة في القانون والاخلاق تكاد تكون متشابهة الى حد كبير في مختلف المجتمعات المتمدنة الحديثة. فالجرائم متشابهة الى حد كبير من حيث الاصل العام مع اختلاف في التفاصيل يرجع الى ظروف خاصة بتعلق بالمجتمعات ومستواها الاخلاقي ورقيها الاجتماعي ونضوجها الفكري وظروفها الحضارية. ولكن المعايير الاخلاقية والاجتماعية وان كانت متشابهة في القواعد العامة الى حد كبير

الا انها تختلف في التفصيلات اختلافا كبيرا من مجتمع لاخر ومن طائفة الى اخرى تبعا لاختلاف النظم الاجتماعية والمستوى الثقافي والفكري. فما يعتبر عملا طبيعيا في مجتمع قد يعتبر عملا مخالفا لقواعد الاخلاق في مجتمع اخر. وعلى ذلك فلا يمكننا ان نصف عملا ما بانه عمل اجرامي او غير اخلاقي مجردا عن الزمان والمكان. فالعمل يوصف بالنظر لمقاييس المجتمع وقواعده الاجتماعية. فليس هناك فعل في الطبيعة يعتبر عمل اجراميا بحد ذاته انما يتحدد الفعل بهذه الصفة ضمن قواعد مجتمع ما وبزمن معين تبعا لظروفه. فكثير من الجرائم كانت في زمن من الازمان مباحة ولا تعتبر اجراما مع انها في طبيعتها تجلب الضرر والاذى ومع ذلك فلا تعتبر جرائم لان الشعور العام لا يستنكرها بل يستسيقها .. فالقتل والسلب والغزو والنهب كانت افعالا مباحة في ادوار البشرية الاولى في زمن بداوتها حينما كان الشعور العام ساذجا بدائيا ولم يكن المجتمع البشري بعد قد وصل الى درجة من الرقي الاجتماعي والنضوج الفكري وحيث لم يكن الشعور العام او الاجتماعي قد تكون بعد، ولم تكن النظم الاجتماعية والقانونية قد نضجت كما نراها اليوم.

وتعرف الجريمة ايضا من الناحية القانونية على انها فعل او امتناع يخالف قاعدة جنائية تحظر السلوك المكون لها وترتب لمن يقع منه جزاء جنائيا. ومن التعاريف الاجتماعية الاخرى للجريمة فانها توصف بالسلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة.

مفهوم المجرم criminal :

لاشك ان المجرم هو الشخص الذي ارتكب الفعل الذي يعتبره القانون جريمة. ويثير مفهوم المجرم عدة مشاكل في تحديده والواقع ان هناك مشكلتين تعترضان هذا المفهوم. المشكلة الاولى تتعلق بمعرفة ما اذا كان يلزم ثبوت ارتكاب المجرم للفعل الاجرامي بحكم قضائي ام ان الشخص يعد مجرما ما دام الفعل قد وقع منه

ولم يثبت ذلك بحكم قضائي. اما المشكلة الثانية فهي تتعلق بمعرفة ما اذا كان يلزم ان يكون مرتكب الفعل الاجرامي شخصا سويا مسؤولا عن افعاله الاجرامية ام انه يكفي ان يرتكب الشخص الفعل الاجرامي ولو لم يكن سويا كما لو كان مجنونا او شاذا.

ثبوت صفة المجرم:

يرى البعض ان المجرم في دراسات علم الاجرام هو من ارتكب الفعل الاجرامي متى اسند اليه ذلك بشكل جدي، لكن البعض الاخر يرى ان المجرم هو فقط من يثبت ارتكابه للفعل الاجرامي بمقتضى حكم قضائي -او ما يقوم مقامه- عن طريق السلطة القضائية، او سلطة الاتهام في الحدود وطبقا للاوضاع التي يحددها القانون، فاذا لم يثبت ارتكاب الشخص للجريمة بهذا الطريق مهما وصل الشك في ارتكابه اياها وايا كان السبب الذي ادى الى عدم ثبوت ارتكابه قانونا للجريمة فهو ليس مجرما ولاشأن بالتالي لعلم الاجرام به الا في الحدود التي يمد بصره فيها الى بعض صور ((الخطورة الاجتماعية)) الكامنة في بعض الاشخاص، والتي تكشف عنها تصرفاتهم، ليأخذها في حسبانه وهو يسهم بافكاره في الوقاية من الجريمة باعتبارها احدى غاياته.

تحديد معيار لمفهوم الجريمة

أولاً: المعيار المتجدد للجريمة.

١. المعيار التشريعي والقضائي.

درج الفقهاء ورجال القانون في جميع بلاد العالم أن يعرفوا الجريمة بالفعل المعاقب عليه جنائياً. ولكن في المقابل يستحيل عليهم أن يضعوا قائمة بالأفعال والتصرفات التي كانت محل تجريم أو هي حالياً كذلك في جميع الحضارات والعصور. وليست الصعوبة في كثرة هذه الافعال المجرمة قديماً أو حديثاً هنا أو هناك، ولكن في الحقيقة في قلتها لأن التجريم القانوني يتغير دائماً حسب العصور والامم والمجموعات والشرائع وأيضاً حسب الظروف.

ولهذا نرى علماء الاخلاق والمؤرخين يميزون في هذا الجانب بين الشعوب والامم، فعلى سبيل المثال، جريمة القتل تعتبر في الامم المتحضرة الجريمة الاكثر خطورة، ولكن بعض الشعوب والقبائل لا تنظر الى هذا السلوك هذه النظرة حتى الآن. فعند البعض القتل حفاظاً على العرض أو الشرف يعتبر عملاً مقبولاً بل مرغوباً فيه، وكذلك الحال بالنسبة للمذابح التي ترتكب من أجل افراز المحاربين الجيدين وقتل البعض من أجل القيام بالشعائر الدينية.

ونحن نعرف انه في جميع التشريعات الوضعية يتدخل المشرع الجنائي بصفة دائمة لألغاء بعض النصوص أو تعديلها وفقاً لظروف كل مجتمع.

وفي حقيقة الامر فإن الخلاف لا بد ان يستمر حول تعريف الفضيلة و والرذيلة، الغاية والحافز، الحتمية وحرية الاختيار. وحيث ان هذه كلها تعتبر الاسس المهمة لعلم الاجرام، وهي ذات مضمون متفاوت من مجتمع الى آخر ومن حضارة الى أخرى ومن بيئة ثقافية الى بيئة ثقافية أخرى، فلا بد أن نظرتنا الى الجريمة سوف تكون متفاوتة ومتباينة الامر الذي يؤدي حتماً الى استحالة وضع معيار عام لمفهوم الجريمة لا في زمان ولا في مكان.

تحديد معيار لمفهوم الجريمة

أولاً: المعيار المتجدد للجريمة.

١. المعيار التشريعي والقضائي.

درج الفقهاء ورجال القانون في جميع بلاد العالم أن يعرفوا الجريمة بالفعل المعاقب عليه جنائياً. ولكن في المقابل يستحيل عليهم أن يضعوا قائمة بالأفعال والتصرفات التي كانت محل تجريم أو هي حالياً كذلك في جميع الحضارات والعصور. وليست الصعوبة في كثرة هذه الإفعال المجرمة قديماً أو حديثاً هنا أو هناك، ولكن في الحقيقة في قلتها لأن التجريم القانوني يتغير دائماً حسب العصور والامم والمجموعات والشرائع وأيضاً حسب الظروف.

ولهذا نرى علماء الاخلاق والمؤرخين يميزون في هذا الجانب بين الشعوب والامم، فعلى سبيل المثال، جريمة القتل تعتبر في الامم المتحضرة الجريمة الاكثر خطورة، ولكن بعض الشعوب والقبائل لا تنظر الى هذا السلوك هذه النظرة حتى الآن. فعند البعض القتل حفاظاً على العرض أو الشرف يعتبر عملاً مقبولاً بل مرغوباً فيه، وكذلك الحال بالنسبة للمذابح التي ترتكب من أجل افراز المحاربين الجيدين وقتل البعض من أجل القيام بالشعائر الدينية.

ونحن نعرف انه في جميع التشريعات الوضعية يتدخل المشرع الجنائي بصفة دائمة لألغاء بعض النصوص أو تعديلها وفقاً لظروف كل مجتمع.

وفي حقيقة الامر فإن الخلاف لا بد ان يستمر حول تعريف الفضيلة و والرذيلة، الغاية والحافز، الحتمية وحرية الاختيار. وحيث ان هذه كلها تعتبر الاسس المهمة لعلم الاجرام، وهي ذات مضمون متفاوت من مجتمع الى آخر ومن حضارة الى أخرى ومن بيئة ثقافية الى بيئة ثقافية أخرى، فلا بد أن نظرتنا الى الجريمة سوف تكون متفاوتة ومتباينة الامر الذي يؤدي حتماً الى استحالة وضع معيار عام لمفهوم الجريمة لا في زمان ولا في مكان.

لذلك رغم محاولة توحيد التشريعات الجنائية على مستوى دولي الا أن هذه المحاولات كانت لا بد أن تبوء بالفشل. فليس من الغريب أن ترى عملاً مباحاً في بلد ما ومجرماً في بلد آخر. وهاكم أمثلة على ذلك.

لكل مجتمع ثقافته وقيمه التي يحترمها ويريد أن يحافظ عليها. فهناك قيم دينية، فلا نستطيع في بلد مسلم يعلن أن شريعته القرآن ويبيح الزنا أو الاتصال الجنسي بين الذكور، بينما يعد سلوكاً عادياً في البلاد الاسكندنافية وقد أباحته بريطانيا في أواخر الخمسينات بقانون بعد سن الثانية عشرة وهناك قيم عرقية، فايطاليا في عهد موسوليني والمانيا الهتلرية كانتا تحرمان الاجهاض لسبب واحد وهو أنه ((يهدد الجنس بالانقراض)). وهناك قيم سياسية كالقوانين التي تفرض الدفاع عن ديكتاتورية الطبقة الكادحة..الخ.

ولهذا السبب المهتمون بهذا العلم يجمعون على وصف هذه الحالة بنسبية الجريمة وهذه النسبية تجدها حتى بالنسبة للتشريع الواحد. فالقتل من حيث أنه يعني إزهاق روح انسان حي على سبيل المثال ينظر اليه في غالب الحالات على أنه الجريمة الاكثر خطورة ولكن في بعضها الآخر يعتبر عملاً مباحاً بل عملاً من أعمال الواجب كقتل المعتدي في حالة الدفاع الشرعي وتنفيذ عقوبة الاعدام أو قتل العدو في المعركة.

٢. المعيار الشعبي.

يوجد على هامش القوانين فكرة شعبية عن الجريمة وفي بعض الاحيان تتفق هذه الفكرة الشعبية مع التصور القانوني وتارة تخالفها. والمعيار الشعبي والعرف الاجتماعيSocial Norm احدى وسائل الضبط الاجتماعي لانه يعد كسلطة من سلطاته ووسيلة مهمة وتلقائية له، وذلك لان سلوك أي انسان بغض النظر عن مجتمعه بتأثر مجموعة من القوى تحد وتضبط سلوكه. فالجريمة وفقاً للتصور الشعبي شر والمجرم شرير. فقد يرى رجل الشارع ضرورة معاقبة بعض انماط السلوك والتصرفات اليومية التي يشعر انها تضايقه وتزعجه أو تجرح شعوره. وحتى الجرائم الخطيرة كالقتل تغيرت نظرة العامة اليها وأصبح الشخص

العادي يميز بين قتل وقتل. وحتى الجرائم الخطيرة كالقتل تغيرت نظرة العامة اليها وأصبح الشخص العادي يميز بين القتل كما سبق وأشرنا.

ومما يلفت الانتباه بهذا الصدد أن الشكاوى ضد السرقات قد خفت كثيراً حتى أن بعض الشركات ومؤسسات المال والاعمال لا تعلن عن هذه الجرائم وتعتبرها خسائر متوقعة تأخذها في حسابها عند رصد ميزانياتها.

ومما تجدر الاشارة اليه أيضاً، أن الملكية الخاصة قد تغيرت النظرة اليها جذرياً ففي المجتمع الاستهلاكي الذي يدفع المرء الى الشراء باستمرار واستبدال اشياء قديمة باخرى جديدة أضعفت من حرص المالك على التمسك بالمنقول، فسرقة آلة تصوير أو قلم أو حقيبة أصبحت من التصرفات اليومية المعتادة التي لا تثير انتباه أحد.

ونحن نلاحظ كل يوم في بعض المجتمعات التي تحرم تشريعاتها الزنا أو الاجهاض أو الدعاية ضد منع الحمل على سبيل المثال أصبحت في بعض المجتمعات من الاشياء التي تدعو للسخرية حتى يضطر المشرع الى الغائها أو تعديلها في احكامها، وكذلك الحال بالنسبة للقوانين كتجريم بعض المنشورات التي تجرح الشعور العام عن طريق المطبوعات والصحف فقد أصبحت مرفوضة وغير مقبولة من قبل الطبقة المثقفة.

ولعله من المفارقات التي تجب الاشارة اليها في هذا الموضوع ان نظرة العامة الى بعض الجرائم الخطئية قد اعتراها التطور والتغيير. فعندما يصدم أحد السائقين طفلاً مثلاً، أو يموت المريض تحت العملية في ظروف غامضة، فإن الرأي العام يطالب عادة بتوقيع أقصى عقوبة على الفاعل. ولهذا يكون علم الاجرام قد اكتسب بعداً جديداً بحيث تدخل في دراسته حتى الجرائم الخطئية كموضوع لهذا العلم.

ثانياً: المعيار الثابت للجريمة.

١. معيار الرفض أو عدم القبول.

مهما كانت الجريمة متغيرة ومتحركة وفقاً للظروف والحضارات والتشريعات، فإن القاسم المشترك بين هذه الجرائم هي كونها مرفوضة وغير مقبولة اجتماعياً في مكان معين وفي زمان معين، حيث أن وظيفة الجريمة، اذا صح التعبير هي انها تخلق اضطراباً اجتماعياً ينتج عنه رد فعل اجتماعي وهو ما يسمى ((بالعقوبة Peine)) ورد الفعل الاجتماعي هذا هو رد فعل عفوي من قبل الجماعة ضد التصرفات والافعال التي تشكل خطراً عليها أو تلحق ضرراً بها. وحتى تستطيع تحديد مواطن الألم واعتبار الجريمة عرضاً له، يجب تحديد المناطق الحساسة والمراكز العصبية موضوع هذا الالم.

علماء الاجتماع متفقون تقريباً على أن الخلل يوجد في المناطق التي تشكل القيم الاجتماعية والثقافية. الجريمة مرفوضة وغير مقبولة لأنها تمس هذه القيم المتعارف عليها والمحترمة من قبل الاغلبية أو المفروضة بالقوة على العصاة والمتمردين. فالجريمة هي تصور يتعلق بعلم القيم –قيم الاخلاق والدين والجمال، المجرم هو اذاً من لا يتقيد بهذه القيم ولا يحترمها. هذه القيم هي فرضاً قيم أساسية ولكن ما هي طبيعتها؟

نستطيع أن نفترض أنها قيم أخلاقية لأننا يمكن لنا أن نفترض المقابلة بين الجريمة والفضيلة وبالتالي المجرم هو الانسان غير الشريف والجريمة هي العمل أو السلوك اللاأخلاقي.

ولكن لاحظنا سابقاً أن مجال القانون الوضعي والاخلاق لا يلتقيان دائماً وفي جميع الاحوال، لأن مجموعة كبيرة من الجرائم لا تهم الاخلاق في شئ، فالسير على يمين الطريق كما تفرض ذلك قوانين المرور لا دخل للاخلاق في هذا التنظيم، وهناك كذلك كثير من التصرفات غير الاخلاقية غير محل تجريم كالكذب المجرد والخلف بالوعد.

في المجتمع الذي يغلب عليه الطابع الديني يتفق تعريف الجريمة وتعريف الخطيئة، في المجتمعات الغربية القيم العامة المشتركة أصبحت في معظمها قيماً غير دينية، فهي قد استعيض عنها بقيم جديدة اجتماعية واقتصادية يعني مادية.

نخلص مما سبق الى نتيجة مفادها أن القواعد القانونية التي تجرم خرق هذه القيم تتعرض دائماً للتغير والتطور، ولذلك فإن التعريف القانوني يتغير بدوره ويتطور، فإذا ما استعيض عن هذه القيم المتعارف عليها والمحترمة في زمان ما، أختفت القواعد القانونية وتلاشت بدورها ليستعاض عنها بقواعد اخرى جديدة لحماية هذه القيم المستحدثة وهكذا.

ولكن لا بد أن نلاحظ أن ثمة دائماً تأخراً بين التعريف القانوني للجريمة بالنسبة لتطور وتغير القيم الاجتماعية. فالقانون بطبيعته يتسم بالاستقرار ويسجل نوعاً من البطئ بحيث لا يتماش مع حركة التطور الايديولوجي والاخلاقي والاجتماعي. ففي بعض الاحيان تطور المجتمع يسبق التطور القانوني بحيث يصبح هذا الاخير لا يعكس تماماً القيم الجديدة، ولهذا قد نعيش حالة من الازمة تعكس هذه الظاهرة الغريبة، لأن بعض الافعال المجرمة لم تعد كذلك في نظر الرأي العام أو الغالبية العظمى من الافراد وهذا ما جعل "دوركايم" يقول بأن ((الجريمة هي عامل من عوامل التطور الاجتماعي لأن المجرم القانوني الذي يثور على القيم البالية يساهم في فرض قيم جديدة)).

وعلى كل حال، إذا كانت الجريمة غير مقبولة ومرفوضة اجتماعياً فلا بد أن يصاحب ذلك أو ينتج عنه رد فعل اجتماعي لا محالة وهذا هو المعيار الآخر للجريمة.

٢. معيار رد الفعل الاجتماعي.

الجريمة تثير شعوراً جماعياً عاطفياً وعفوياً وهذا الشعور الجماعي هو في الغالب حساس للغاية.

رد الفعل العاطفي هذا لا يولد على حد تعبير دوركايم، الا في حالة اصابة الضرر للحالات القوية التي تمس الضمير الجماعي. فحينما يصل الى هذه

المرحلة يفجر شحنة عاطفية كافية لاثارة رد الفعل الاجتماعي. هذه المرحلة هي ما يسمى ((بالعتبة الاجرامية)) وهذه العتبة الاجرامية ترتفع أو تنخفض حسب قوة أو ضعف الضمانات التي تمثلها المؤسسات القضائية المدنية من أجل حماية القيم العامة الاساسية.

تاريخ القانون الجنائي يبين لنا أن رد الفعل العقابي يعوض عن ضعف العقوبة المدنية أو رد الفعل المدني، بمعنى ان المشرع الجنائي لا يتدخل عادة الا في حالة ما اذا كانت الوسائل العادية التي تمثلها الاجراءات المدنية، لا توفر الحماية الكافية أو التعويض العادل عن خرق القواعد الاساسية.

ولهذا نرى أنه في الاصل خرق القواعد القانونية كان معاقباً عليه جنائياً لأن اللجوء الى القوة وحدها هو الرادع الوحيد لضمان عدم الاخلال بهذه القواعد. بعد ذلك نجح القضاء المدني شيئاً فشيئاً في فرض نظام هادئ للمنازعات حتى استطعنا ان نرى اختفاء مجموعة كبيرة من قواعد التجريم. هذه الظاهرة التي تتمثل في استبدال العقوبات الجنائية بأخرى مدنية هي التي أعطت إسمها لما نسميه اليوم بالمدنيةCivilization لأن التخلي عن القوة كرد فعل اجتماعي وحيد يعتبر علامة كبرى من علامات التقدم الحضاري. ففي زماننا الحاضر ((العتبة الاجرامية)) لا يتم اجتيازها الا في حالات محدودة عندما لا تكفي الاجراءات المدنية المحضة وحدها للدفاع عن القيم العليا للمجتمع.

وحتى مع التسليم بكثرة عدد النصوص المجرمة، ولكن لابد أننا نلاحظ أن حلول الاجراءات المدنية محل الاجراءات الجنائية مطرد باستمرار.

نخلص الى القول بأنه مع أن العتبة الاجرامية متغيرة دائماً، ولكن الفعل الاجتماعي ضد الظاهرة الاجرامية مستقر كذلك دائماً.

الأضرار التي تسببها الجريمة:

الجريمة مرض اجتماعي خطير تمتد جذوره الى مختلف نواحي المجتمع حتى ان بعضهم قد شبهه بالسرطان) الذي يصيب الانسان ويغرس جذوره في مختلف نواحي الجسم.

جرائم لا عد لها تقع في مختلف انحاء المجتمع البشري والاف من المجرمين يعاقبون سنويا، ولاشك ان عقاب المجرمين ومحاكمتهم وعقابهم يكلف مبالغ طائلة تصرف سنويا في كفاح الاجرام.

ولقد اجرى بعض علماء الاجرام احصاءات مختلفة في مختلف البلاد عن مجموع المصاريف التي تصرف سنويا في هذا السبيل. وقد بلغت الارقام حدا كبيرا. ففي اميركا مثلا قام Smith, Schlapp ففي احصائية سنة ١٩٢٨ عن مجموع المبالغ التي تصرف في اميركا لكفاح الاجرام فبلغت (٤ مليارات دولار سنويا) للاضرار المباشرة بالاضافة الى (٥-٦) مليارات دولار سنويا ايضا للاضرار غير المباشرة (كمصاريف البوليس والسجون). وبلغ مجموع الكلفة حوالي (١٠ مليارات من الدولارات) هذا بالإضافة الى الاضرار المعنوية التي تترتب على الجريمة كاقلاق راحة المجتمع وتهديد سلامته. وما يصاحب ذلك من خوف الافراد وفزعهم. كل هذه العوامل مادية كانت ام معنوية تستنزف جهودا من الدولة لكفاح الاجرام وتخليص الهيئة الاجتماعية من اضراره. فالاضرار المباشرة تكون جزئا من مجموع الاضرار المادية التي تصرف في ميدان الاجرام فهناك مصاريف اخرى غير مباشرة كمصاريف البوليس والحراس والسجون ومصاريف المحاكم ومصاريف الاصلاحيات وغيرها.

فهذه المصاريف والخسائر المادية والمعنوية تلقى على عاتق المجتمع مسؤولية كبيرة في مكافحة الاجرام.

ثانيا: الطابع الخاص للحالة الاجرامية..

١. جرائم الرجال وجرائم النساء.

قد تكون جرائم الرجال تختلف من حيث النوع والكم عن جرائم النساء في جميع العصور والحضارات. رغم محاولة البعض التشكيك في صحة الأرقام والمعلومات التي تؤكد هذه الحقيقة.

على الطالب ان يقدم تفسيرا لهذه الظاهرة مستندا على المناهج والنظريات العلمية التي تفسر السلوك الاجرامي، وان يكون تفسيرا علميا مقبولا وفقا لتطورات المجتمع.

٢. جرائم البالغين وجرائم الاحداث.

نلاحظ من خلال الدراسات الكثيرة التي اجريت بخصوص تاثير السن على الجريمة، انه ليس هناك سن معين لارتكاب فيها جرائم، احداث، مراهقون، بالغون، شيوخ كلهم قد يرتكبون جرائم.

وكذلك على الطالب ان يقدم بحثا عن علاقة السن بالجريمة وابراز اهم العوامل المشجعة في ذلك.

٣. جرائم مدينة وجرائم ريف.

قد تختلف الجريمة المرتكبة من المدينة عن تلك التي ترتكب في الريف سواء من حيث الكيف او من حيث الكم. على الطالب اجراء بحثا علميا يوضح اهم الفروقات بين جرائم المدينة والريف.

٤. جرائم الاغنياء وجرائم الفقراء.

ليس هناك طبقة او فئة من فئات المجتمع بمعزل عن ارتكاب الجريمة، فالجريمة هي وليدة الفقر كما انها وليدة الغنى كما يقولون. المطلوب اجراء بحث علمي يفسر السلوك الاجرامي للفقراء والاغنياء.

٥. جرائم السلم وجرائم الحرب.

حالة السلم أي حالة الظروف الطبيعية للمجتمع، تختلف عن حالة الحرب التي تظهر انواعا من السلوك والعلاقات الاجتماعية. فسر السلوك الاجرامي في السلم والحرب؟.

د. رياح مجيد الهيتي

فيري Ferri

- ايطالي الجنسية.
- درس الحقوق وتخصص بالقانون الجنائي.
- اهتمامه بالناحية الاجتماعية في الناحية المؤدية للاجرام.
- استخدم اسلوب التحليل العلمي في بحوثه لمشكلة الاجرام.
- نشر نظرية لومبروزو ((بأسلوبه الجذاب)).
- لم يهاجم مبادءها الجوهرية – ونجح في اعادة صياغتها.
- ((أدخل العوامل الاجتماعية بالاضافة الى الاسباب الفردية)).

وبذلك استطاع ان يقوي النظرية.

- له الفضل في ازالة فكرة عدم امكانية اصلاح المجرم أو مكافحة اسباب الاجرام.

((لأن العوامل الاجتماعية ما دامت سبباً في الاصلاح فإنه بلأمكان اصلاح المجرم عن طريق ازالة تلك الاسباب. /وهي في متناول يد الانسان))) يستطيع تعديلها أو تحويرها نحو ما يريد.

- آمن بنظرية لومبوروزو الانثرولوجية في نشوء الجريمة ولكنه في الوقت نفسه اتجه في ابحاثه الى دراسة العوامل الاجتماعية./ بأعتبارها سبباً مهماً في نشوء الجريمة.
- قسم العوامل التي تؤدي الى السلوك الاجرامي الى ثلاثة اصناف:

١. العوالم المادية أو الطبيعية –(الموقع الجغرافي، الاحوال الجوية، مناخ...الخ)
٢. العوامل الانثروبولوجية أو الفردية (صفات جسمية، عمر، جنس، العوامل النفسية والاستعداد الشخصي والعضوي).
٣. العوامل الاجتماعية (سياسية - اقتصادية، انتاج زراعي، صناعي، عادات...الخ).

المعادلة:

(كل جريمة عبارة عن نتيجة للعوامل الفردية والعوامل الطبيعية والعوامل الاجتماعية).

((الجريمة = العوامل الفردية + الظروف الاجتماعية + الظروف الطبيعة))

قانون التشبع الاجرامي:

(كما في حجم معين من الماء، وفي درجة حرارة معينة تذوب كمية معينة من المادة الكيمياوية، كذلك الحال في محيط اجتماعي معين تغشاه ظروف مادية وفردية معينة، هناك عدد معين من الجرائم).

ومعنى ذلك لو ظل افراد ذلك المحيط كما هو وبقيت الظروف ثابتة كما هي فأن عدد الجرائم يظل ثابتاً بغض النظر عن طرق العقاب المستعملة).

ثم طبق على العقوبات/ في تأثيرها في انقاص عدد المجرمين؟

اثر العقوبات محدد في منع الجرائم.

ونظراً لفشل العقاب في منع الجريمة اقترح عدة وسائل يمكن اتباعها بدلاً من العقوبات وهي معادلة لها.

نظرية كورنك "Goring"

لعل اقوى الانتقادات التي وجهت الى نظرية (المجرم المطبوع او المولود) التي قال بها لومبروزو هي تلك الابحاث الواسعة التي قام بها طبيب من مشاهير اطباء السجون الانكليزية الدكتور (جارلس كورنك) (1870-1919). فقد قام هذا الطبيب بفحص عدد يربو على الـ 3000 آلاف سجين من اخطر المجرمين الانكليز وقد قارن نزلاء السجون بغيرهم ايضا من محترمي القانون ومطيعيه ومن الطبقة الراقية المهذبة وقد استخدم فيها مقاييس دقيقة واستمرت ابحاثه وتجاربه ثماني سنوات.

وقد استنتج "كورنك" من فحوصه ودراساته هذه:

ان الاجرام ليس علة مرضية كالعلة التي يمكن تشخيصها ووصف داءلها.

وان المجرمين ليسوا ذوي خصائص ومميزات جسمية وعقلية ينفردون بها دون سائر الناس. وانه لا توجد أية علامة او خاصية تميز المجرم عن غيره. ويقول فوق ذلك ان اللصوص السارقين وهم نسبة عالية بين المجرمين (احط من سائر المجرمين). وان ذلك لا يرجع الى كونهم مجرمين بل انهم نشأوا من احط طبقات المجتمع.

وقد دلت فحوص كورنك الى انه لا يوجد فرق في مقاييس الجمجمة والعظام بين المجرمين وغيرهم، فقد قارن بين سعة جماجم طلاب اكسفورد وجامعة كمبرج من جهة وبين سعة جماجم المجرمين من جهة اخرى فلم يجد أي فرق ملحوظ بين الصنفين. وكذلك لا يوجد فرق في نفس المقاييس بين اساتذة جامعة لندن والمجرمين.

وقد نفى نفيا تاما وجود العلامات الفيزيولوجية وما يدعيه علم الخصائص العضوية للمجرمين. يختم الدكتور "كورنك" ابحاثه في العبارة الاتية..

(ان النتائج التي توصلنا اليها بعد ابحاث مستمرة واحصائيات دقيقة انه لا يوجد نموذج لانسان مجرم يتميز بعلامات او صفات جسمية).

وان هيئة الانسان الخارجية لا علاقة لها بسلوكه الاجرامي وقد انتهى من بحوثه الى نتائج عامة وهي :

١. لاتوجد علاقة بين المرض والجريمة. بل قال ان المجرمين يتمتعون بصحة احسن من غيرهم.

٢. ان هناك علاقة كبيرة بين الاجرام والجنون وان لم يكن الاجرام سببا من اسباب الجنون.

٣. ان لداء الصرع علاقة ثابتة في الاجرام وفي ذلك يتفق مع لومبروزو في النتيجة.

٤. توجد علاقة وثيقة بين الرذيلة والاجرام، وهذا يعلل تفشي الزهري بين المجرمين.

٥. الامراض المزمنة تحول دون ارتكاب الجرائم ولا تكون سببا فيها لان المرض يمنع الفرد من ان يتخذ الاجرام حرفة.

٦. المجرمون اقل نسلا من المتوسط فيقول ان في كل 1000 شخص في انكلترا نجد 621 شخصا يتزوجون ويبلغ متوسط عدد الاولاد لكل منهم 5.66 في حين انه من كل 1000 مجرم نجد 629 يتزوجون ومتوسط عدد

اولادهم 3.5 فتكون النسبة 5 الى 3 وليس ذلك راجعا الى العقم بل الى انفكاك اواصر البيت والاسرة والحياة المشتركة واضطراب الحياة الزوجية.

٧. لا يوجد نموذج اجرامي. كما انه لا توجد علاقة بين الهيئة الخارجية للانسان وطبعه.

ولخص كورنك في كتابه (المجرم الانكليزي) ان التكوين الجسمي والعقلي على حد سواء في كل من المجرم ومطيع القانون اللذين من سن واحد وطبقة واحدة، وذكاء واحد وقدرة واحدة، ولا وجود لما يسمى نموذجا انتروبولوجيا او اجراميا. غير انه على الرغم من ذلك يظهر ان هناك حقيقة لا تقبل الجدل وهي انه يوجد نموذج جسمي وعقلي وخلقي من اشخاص عاديين ينزعون الى الاجرام. ومعنى ذلك ان مجرم السجون الانكليزي يتميز تميزا ظاهرا بنقص في تكوينه من حيث القامة ووزن الجسم، كما يتميز بنقص مقدرته الذهنية وبانطوائه على نزعات غير اجتماعية. وللص رأس اصغر واضيق من راس الشرطي الذي يعتقله. وليس هذا لانه لص بل لانه احط منه. وقد يدان في بعض الاوقات 13/1 من سكان انكلترا لو سار الكل جماعات كل منها ثلاثة عشر شخصا ثم انتخب من كل جماعة احطها خطرا من الوجهتين الجسمية والعقلية فان المجموعة الجديدة المنتخبة تشبه طائفة المسجونين.

اما الفكرة التي تقول بوجود قوة نفسية خاصة في تركيب جسم الانسان تدفعه الى الاجرام فكرة قديمة. اما النظرية الحديثة فهي ان الانسان لا يولد مجرما ولكنه يصير مجرما. وقد يوجد ارتباطا بين نقص القوى الجسمية والقوى العقليـــة، وان الامراض الكحولية كالامراض الجنسية تساعد على الجريمة.

كما ان السجن لا يؤثر تاثيرا ماديا في صحة المجرم لانه لوحظ ان صـــحة المجرم داخل السجن كصحته خارج السجن .

لقد بينا الانتقادات التي وجهت الى نظرية لومبروزو وراينا كيف انهارت من اساس فيما ذهبت اليه من وجود صنف خاص من البشر يتميزون بعلامات تـــدل على انهم مجرمين، ولكن على الرغم من ذلك فان هذه الدراسات والنظريات كان لها اكبر الاثر في توجيه.

الوراثة والجريمة "Heredity and Crime":

المقصود بالوراثة هو انتقال خصائص السلف الى الخلف بطريقة التناسل، الذي يتم في دنيا البشر بالاخصاب أي باتحاد خلية ذكرية مع بويضة للانثى على اثر جماع. وليس هناك من يشك الان في سيطرة قوتين على دنيا البشر:

الاولى: هي (قوى الوراثة) أي قوى انتقال طبائع وصفات الاصل الى الفرع.

والثانية: هي (قوى التغير) او التعديل وهذه تعمل على ان تختلف خصائص وصفات الخلف عن السلف.

ومن المعلوم ان الخلاف بين العلماء قد احتدم واشتد حول دور الوراثة كمصدر للتكوين الاجرامي. فانكر البعض كل دور لها في نشأة الجريمة، بينما عزا اليها البعض الاخر الدور كله في نشأة الجريمة الى ان استقرت جماعة العلماء بحق على ان الوراثة وان كانت حقيقية واقعة لامجال لانكارها كما تنبئ بذلك على الاقل تجربة الحياة، فان اثرها ليس حتميا. فالوراثة ليست سببا بالمعنى العلمي للجريمة توجد كلما وجد كقدر مقسوم لافكاك منه وان خلقت لدى من يتحملها استعدادا للاجرام اوميلا اليه. فهي فقط قوة توجيه.

وبعبارة اخرى لا يقصد بالوراثة الاجرامية ان ابن المجرم يتحتم ان يكون مجرما دون مفر مهما صادف تربية حسنة وبيئة طيبة لان للتربية الحسنة والبيئة الطيبة دون شك اثرهما في طبع النفس على حب التغير على نحو يحد من ذلك الميل الموروث فيها الى الاجرام كما لا يقصد بالوراثة الاجرامية القول بان الخلف يتلقى من السلف وراثة الجريمة (من السارق يولد سارق ومن القاتل يولد قاتل) وانما يرث منه الميل اليها. وعلى ذلك فان المقصود بدور الوراثة هو وراثة الاستعداد الاجرامي او الميل الاجرامي فابن المجرم لا يتحتم ان يصبح مجرما وان كان اقرب من سواه عرضة للوقوع في مهاوي الجريمة وابن القاتل لا يتحتم ان يكون قاتلا وان كان اقرب من غيره ميلا الى السلوك الاجرامي (قتلا كان ام خلافة) والميل الى الفعل لا يعني بالضرورة حتمية وقوع هذا الفعل.

ولما كانت قوانين الوراثة عديدة ومعقدة لا يقصد بها ان تنتقل الى الابــن خصائص الاب فقط، اذ من الثابت انه يجوز ان تنتقل اليه من الجد او من جد الجد العديد من الطباع والخصائص التي عجزت - بسبب تفاعل قوانيين الوراثة – عن الظهور في الاب فان هذا معناه انه من الجائز علميا ان يكون لدى الاب استعدادا اجراميا دون ان يظهر لدى ابنائه وان يكون لدى الابناء استعدادا اجراميا لم يسبق ظهوره لدى الاب - بل واب الاب- وان انتقل اليه من الجد او جد الجد.

والواقع ان البحث حول دور الوراثة في نشأة التكوين الاجرامي قد دار بعد ان قدم العالم النمساوي "جريجور مندل Mendel " قانونه في الوراثة في النبــات وبالخصوص في نتائج التهجين بين الاصناف المختلفة لنبات "الفسلة".

وبصرف النظر عن تفصيلات ذلك القانون وهي في غالبها علمية وغامضة معقدة فقد خلص في قانونه الى عدة نتائج منها:

اولاً: ان الخصائص الوراثية تنتقل من السلف الى الخلف عن طريق الموروثــات او الجينات "Lasgenes" التي تحملها نواة الخلايا الانسانية المسماة بالصبغات او الكروموزومات "Chromo Some" ويتكون الجنين من ثلاثة وعشرين زوجا من الكروموزومات، كل زوج منها يضم كروموزوم من اصل ابوي واخر من اصــل اموي، وهذه الكروموزومات ضرورية للحياة، فاذا تخلف احدها اوكــان مــصابا بعيب، تسبب في شذوذ خطير في التكوين العضوي او البيولوجي او الفكري للفرد ومنها.

ثانياً: ان اتحاد الكروموزومات قد تؤدي الى ظهور صفات او خــصائص لــدى الخلف لم تكن ظاهرة في السلف الامر الذي قد يوحي بانها جديدة لا وراثية، لكنها في الواقع وراثية لاعن السلف المباشر وانما عن الاسلاف البعيدة غاية الامر انها كانت كامنة ثم عادت فظهرت مره اخرى في الجيل الجديد.

وقد قدم العلماء عددا من الادلة التي تؤكد دور الوراثة في نشأة الجريمة..

اولاً: قيل انه ليس المقصود بالوراثة هو الوراثة الحتمية للجريمة بل مجرد وراثة الميل اليها فابن المجرم لا يتحتم ان يكون مجرما اذا اصاب تربية صالحة وبيئــة

وطيبة تمنعه من الوقوع في الجريمة وان لم تمح من نفسه كلية الميل اليها كالجسم الضعيف لا يقوى على مقاومة المرض ومع ذلك قد لا يمرض اذا تحصن منه بوسائل الوقاية العلاجية وان ظل دوماً عرضه للاصابة به.

ثانياً: ان نتائج الابحاث التي قدمت حول دراسة تاريخ الاسر المجرمة التي تكاد تنطق بدور الوراثة. فقد ثبت على ان عائلة جوك Jukes الامريكية بأن "جوك" نفسه مدمن خمر، ويتمتع بسلوك اخلاقي سئ، كما كانت زوجته لصة، قد قدموا للمجتمع الامريكي على مدى اجيال سبعة...

202 من محترفي الدعارة　　"قام بالدراسة ريتشارد جديل عام "1877

142 متشرداً...

177 مجرماً ارتكبوا جرائم متباينة. وعدداً لا بأس به من المتسولين ونزلاء الملاجئ، من أصل 709 فردا هم اسلاف عائلة جوك.

وتبين من دراسة هذه العائلة ان اتجاه رجال هذه العائلة كان نحو معاشرة نساء ينتمين الى بيئة الاجرام، كما ان عائلة جوك كانت تفضل العيش في حالة من الفقر والبؤس كما عاش اجدادها الاولون. كما ان عائلة "كاليكاك" Kallikak. اتضح انها قدمت كذلك للمجتمع الامريكي من اصل 480 سلفاً، ...274 شخصاً اتهم أو ادين في جرائم مختلفة من بينهم 37 سلفاً حكم عليه بالاعدام، كما تبين ان فرعاً من هذه العائلة يكاد يكون باكمله من الشواذ او محترفي الدعارة ومرتكبي الجرائم عامة، وان كاليكاك قد تزوج مرتين في المرة الاولى من امرأة عرفت بضعف العقل والتفكير وكان اغلب هذا الفرع مجرمين. ولكن كاليكاك تزوج امرأة ثانية عادية وكانت ذريته من هذا الفرع اغلبهم اشخاص عاديون فمنهم الاطباء، والمحامون واشخاص لهم مكانتهم في المجتمع.

كما ثبت ان عائلة "فكتوريا" لم يلتزم بمسلك الرجل العادي من بين 76 من افرادها سوى ثمانية افراد فقط، ونفس الامر بالنسبة لعائلة " زيرو وعائلة ادوارز" ولقد انتهى الكثير من باحثي القرن التاسع عشر الى ان المجرم يورث اجرامه فيزيقياً لأولاده وهؤلاء ينقلونه للأحفاد وهكذا. بحيث نجد في نظرهم اسراً بأكملها

مشهورة بسلوكها الاجرامي الذي ينتقل بالطريق البيولوجي من الجد للأب الى الحفيد، وهكذا. كما ويعتقدون بأن المجرمين ناقصون عقلياً وان هذا النقص ينتقل من جيل لآخر وهذا ما حاول داكدل Dugdale اثباته من دراسته لأسرة "جوك" على اساس ان هناك عاملين اساسين في السلوك الاجرامي احدهما الوراثة، والثاني الوسط الذي يعيش فيه الفرد أي البيئة الاجتماعية. "قام بهذه الدراسة جودارد".

ثالثاً: ان الاحصاءات التي اجريت حول اهمية العوامل الوراثية في نشأة الجريمة تعد هي الاخرى دليلاً على دور العوامل الوراثية. وهذه الدراسة تقوم على اساس البحث في عدة حالات جملة واحدة دون تحديد بقصد تلافي ما قد يكون للبيئة الواحدة من تأثير، وهكذا تبدأ الدراسة باختيار عدد من المجرمين ثم البحث عما كان عليه اسلافهم ومقارنة النتائج مع طوائف اخرى من غير المجرمين وقد ثبت من هذه الاحصاءات ان عدد الاباء مدمني المسكرات والفروع والاقارب المصابين بأمراض عقلية يكونون تقريباً 40% الى 62% (بالنسبة للاصابة بالامراض العقلية) بالنسبة للمجرمين مقابل 13% بالنسبة لغير المجرمين.

هذا وقد اثبتت الاحصاءات التي اجراها العالم شارلز كورنك تزايد مضطرداً في نسبة الجريمة كلما انتقلنا من الابناء الذين لم يجرم آبائهم الى الابناء الذين اجرمت امهاتهم فقط ثم الى الابناء الذين اجرم اباؤهم فقط، ثم تبلغ هذه النسبة ذروتها لدى الابناء الذين اجرم كل ابائهم وامهاتهم.

رابعاً: تبين من فحص التوائم ان التوأمين المولودين من بويضة واحدة انقسمت بعد الاخصاب قسمين يتشابهان تماماً في الخصائص الجسمانية العضوية والنفسية كما لو كانا الشق الايمن والشق الايسر من شخص واحد.

فقد ثبتت من بعض الدراسات التي اجريت في الولايات المتحدة الامريكية ان من بين 37 توأماً متوافقاً 12 توأم مختلف وان بين 27 توأما غير متماثل ((أي ولد كل منهما من بويضة مستقلة)) 5 منهم متوافقون 22 مختلفون كما اثبتت الدراسات في اوربا توافق التوائم المتماثلة بنسبة 71% وهبوط نسبة هذا التوافق في التوائم غير المتماثلة الى 38% ولا شك ان هذا التماثل ليس له من سبب سوى الوراثة.

ومع ذلك فلا شك ان هناك عدداً من التحفضات لابد من ابدائها حول الادلة المتقدمة بالنسبة لدور الوراثة في نشأة التكوين الاجرامي فيلاحظ:

أولاً: ان نتائج الاحصاءات المقدمة لا يمكن الاعتماد عليها أو بالاقل الثقة بها، ولانها ((من ناحية اعتمدت على عدد صغير من العينة محل البحث ولأن الافراد المستجوبين فيها من ناحية اخرى حول ابائهم او ابنائهم غالباً ما يزيفون الحقيقة أو يحجبونها الامر الذي ينعكس حتماً على قيمة المعلومات والحقائق المستمدة منها او من بياناتها)).

ثانياً: كما يلاحظ انه من الصعب جداً من الناحية الموضوعية ان نفصل دور الوراثة من دور البيئة والتربية والجزم بأن النتائج التي نلحظها تعزى الى الوراثة لا الى البيئة والا لماذا لا ينتشر اثر الوراثة في النساء والرجال بدرجة واحدة رغم انحدارها من اصل واحد أيكون ذلك سبب الوراثة أم سبب البيئة؟

ثالثاً: ويلاحظ ايضاً ان دور الوراثة في ذاته ليس بهذه الدرجة من الخطورة، اذ ان هناك التلطيف المكتسب من التربية الفكرية والذهنية بل والرياضية ثم أليس من الممكن علمياً انتقال هذا التلطيف المكتسب وراثياً؟

أليس من الممكن ان ينعكس على "الكوروموزومات"، أم ان دور الوراثة مرتبط فقط بالميول الغريزية الفطرية دون قوى التبديل والتغير المسلم بها علمياً؟.

رابعاً: كما يلاحظ من ناحية اخيرة ان البيئة او بعبارة ادق الوسط المحيط بالفرد له دون ادنى شك تأثيره. والا فكيف تفسر حب ابن الطبيب للطب وابن الموسيقى للموسيقى اليس هناك وراثة اجتماعية؟ أو على الأقل أليس لها من دور سوى التلطيف ثم أليس هناك دور لعوامل تحسين النسل ألا تساعد تلك العوامل على انتاج افراد يحملون جينات جيدة أو على الاقل تساعد على منع انتاج افراد يحملون خصائص سيئة؟ كل تلك اسئلة لم تزل محتاجة الى اجابة حتى يمكن ان نسلم للوراثة بذلك الدور الحاسم الذي يرتبه عليها علماء الاجرام.

الوراثة الجماعية الاجرامية (العنصر)

المقصود بالوراثة الجماعية الاجرامية تلك التي لا تميز فرداً عن فرد وانما جماعة أو وحدة قومية عن جماعة او وحدة قومية اخرى على نحو يميزها بخصائص وصفات بيولوجية عامة تتوارثها الاجيال، وقد تجمعهما كذلك وحدة اللغة او الدين. والواقع ان البحث في دور الوراثة الجماعية الاجرامية قد بدأ مع مجموعة الابحاث التي جرت حول الجرائم، التي تقع من جانب افراد ينتسبون الى (عنصر Race محدد) على نحو وضع مشكلة العنصر او السلالة أو الوراثة الجماعية وعلاقتها المزعومة بالاجرام في ميدان البحث على الاخص بالنسبة للعنصر الزنجي أو الاصفر.

والواقع من الامر ان مشكلة العنصر وارتباطها بالوان معينة من الوان النشاط او التفكير وان كانت حقيقة واقعة تثبتها الاحصاءات على نحو واضح وحاسم الا انها بالاساس مشكلة وسط اجتماعي محيط بأكثر منها مشكلة عنصر معين اذ ليس هناك أي دليل علمي على توفر الاستعداد الاجرامي لدى مجموعة معينة من البشر من مجرد انها تنتمي الى عنصر بذاته.

ومن ناحية اخرى فليس هناك أي دليل علمي على ان الوراثة الجماعية تخلق استعداد بيولوجيا بذاته لدى مجموعة البشر المنتمية الى ذات العنصر، فالعامل الوحيد الذي لا يمكن انكاره في مجال تفسير نشاط الافراد المنتمين الى عنصر معين هو تأثير الوسط الاجتماعي المحيط بهم على نحو نستطيع معه من البداية ان نؤكد بان العامل الاجرامي في حقيقة الامر ليس هو العنصر Race بل هو العنصرية "LaRacisme" تلك العقلية البالغة الخطر والانتشار في نفس الوقت والتي تزعم سيادة عنصر انساني على العناصر الانسانية الاخرى، وهي عقلية تثبت بما لا شك فيه خطرها وافتقادها الى أي اساس أو دليل علمي على ما استقر عليه علماء الانتروبولوجي والاجتماع حين تصدوا لتلك الدعوة الجاهلة التي سيطرت على الالمان قرابة جيلين.

والعنصرية لدينا كدعوة مزورة لا يقف مضمونها فحسب عند حدود العنصرية القائمة على تميز عنصر بشري على آخر وانما يتسع مفهومها لتشمل كذلك (العنصرية الاجتماعية) في المجتمع الواحد وبين العنصر الواحد والتي يقوم اساسها على تميز طائفة من المجتمع وسيادتها عن الاخرى، وهو امر يحتاج من الناحية الاجتماعية الى ابحاث متعمقة.

وقد اثبتت الدراسات ان لكل عنصر حصته من الاجرام، ففي كل عنصر توجد اذن الجريمة الى جوار الفضيلة، غاية الامر ان لكل عنصر اجرامه الذي يتميز في طبيعته ونوعه عن اجرام العناصر الاخرى.

فبلاد الشمال مثلاً تنتشر فيها جرائم التزوير في المحررات والسرقة دون كسر بينما تنتشر في بلاد جبال الالب جرائم السرقة بطريقة الكسر اما شعوب الشرق وبلاد البلطيق فتنتشر لديهم جرائم الاعتداء على العرض بينما يتميز الجنس الاسود وشعوب البحر الابيض المتوسط بجرائم العنف ضد الاشخاص لا سيما القتل ومع ذلك فينبغي ان يلاحظ:

أولاً: أنه من المنطقي جداً ان تنوع طبيعة الجرائم ونوعها، على الاقل في حدود معينة من بلد عنه في اخر اتساقاً مع المعتقدات العقلية التي تسيطر على هذا المجتمع او ذاك.

فتأثير المعتقدات السحرية من شأنه ان يقلص الدور الذي ينبغي ان يلعبه العقل البشري في تحديد نشاط البشر وسلوكهم.

ثانياً: كما يلاحظ ان عامل الدين وما يفرضه من تعليمات وعقائد من شأنه ان يفسر احياناً بعض صور السلوك الاجرامي.

ثالثاً: كما يلاحظ ان العامل الاجتماعي يلعب الدور الرئيسي في تفسير ليس فقط طبيعة السلوك الاجرامي وانما كذلك في اهميته ولعل اكبر مثال على ذلك هو اجرام السود في الولايات المتحدة وهي نسبة تثبت انها كبيرة جداً بالقياس الى اجرام البيض، فهؤلاء اجتماعياً يتم القبض عليهم وتتم محاكمتهم وادانتهم في الولايات المتحدة الامريكية بغاية السرعة والنشاط، كما انهم أول من يفصلوا من

اعمالهم في لحظات البطالة، ويعيشون هناك في ظروف بالغة السوء سواء من ناحية الاقامة أم من ناحية الحظ في التربية والتعليم.

وهذا معناه ان العنصر ((السلالة أو الوراثة الجماعية)) ليس بيولوجيا عاملا من العوامل الاجرامية من غير ادنى شك أما الذي يمكن عده من بين العوامل الاجرامية فهو ((الوسط الاجتماعي والثقافي المحيط)) بالعنصر ((ويلاحظ ان هذا ليس عاملاً فردياً)) الامر الذي ينفي الزعم القائل بأن عنصراً معيناً يتميز عن غيره باستعداد اجرامي أو ميل فطري الى الاجرام لكن هذا التقرير لا ينفي ان يكون للعنصر أثراً غير مباشر على الاجرام بسبب ما يحيط من قيم اجتماعية وتخلف اقتصادي وثقافي وصراع سياسي أو صناعي.

النظريات النفسية:

تذهب المدرسة النفسية الحديثة بزعامة عالم النفس "سيكموند فرويد Sigmund Freud" الى تقسيم النفس البشرية الى قسمين اساسيين:

١. الحياة الشعورية: Conscious.

٢. الحياة اللاشعورية:Unconscious .

١- الحياة الشعورية:

وهي مجموعة الاجراءات العقلية التي نشعر بها في زمن حدوثها والتي ندرك كنهها وحقيقتها، كحالات السرور، والغضب والالم، والكراهية، والتفكير، والتصور، والرغبة، والفهم، والادراك.

٢- الحياة اللاشعورية:

وهي مجموعة الاجراءات العقلية الباطنية، تلك التي لا ندرك نشاطها أو كنهها والتي لها تأثير عميق في تصرفاتنا وافكارنا ومعتقداتنا وطباعنا وعواطفنا وسلوكنا.

وعلى ذلك فيعتبر الشعور بالنسبة الى اللاشعور كجبل ثلج عائم وسط المحيط. وان الشعور ما هو الا جزء صغير فوق سطح هذا المحيط.

ويشمل اللاشعور وهو القسم الاعظم من حياة الانسان النفسية (الافكار والمشاعر، والرغبات، والمثيرات) ويمكن ان تكون هذه العوامل فعالة نشطة ولها تأثير في حياة الانسان.

وهذه المعلومات حول النفس الانسانية هي في الواقع معلومات عرفها الاقدمون، فقد وجدت في (الفيداس Vidas) في الآداب الهندية القديمة المؤلفة ما بين 1000-2000 سنة قبل الميلاد.

وقد كتب افلاطون فيلسوف اليونان عن تأثير اللاشعور في طبائع الانسان وسلوكه. حتى ان بعض آراء فرويد وطرقه الممتازة تجدها مقترحة من بعض كتابات افلاطون ولكن رغم ذلك فان دراسة اللاشعور بشكل علمي مستند الى

نظريات وآراء تكون اطارا كاملا هو من انجازات القرن العشرين. والذي يهمنا في ضوء موضوعنا هو نظرية فرويد في (اللاشعور أو العقل الباطن).

اللاشعور او العقل الباطن unconscious :

يعتبر اللاشعور او العقل الباطن في نظر فرويد Freud واتباعه هو قرارةالنفس الذي تتجمع فيه جميع الرغبات المكبوتة منذ زمن الطفولة، ويحتوي بجانب ذلك جميع الغرائز الفطرية الحيوانية التي تصطدم وقيم المجتمع وتقاليده. كما ان جميع المخاوف والمشتهيات والعواطف والاماني والامال والذكريات الماضية التي انفصلت من الشعور تستقر في اللاشعور وتمكن فيه.

وهذه المركبات المختلفة المصادر رغم اختفاءها في اللاشعور تكون طاقة نشطة بتفاعلها مع بعضها فتوجه سلوك الفرد وتصرفاته دون علم او ادراك منه، فهي نشطة دائما وابدا.

واذا تاملنا في ذكريات الانسان نجد ان بعضها يمكن تذكره بسهولة كلما اراد الانسان، كالدراسات العلمية، والمحفوظات، او الحوادث والممارسات التي لا تزال عالقة في الذهن اما لحداثتها او لأهميتها لدى الفرد او لأنها تحصل دائما. وهذه ما اطلق عليها فرويد (بما قبل الشعور "Preconscious" ويتميز ما قبل الشعور عن اللاشعور في ان اللاشعور ليس بامكان الفرد ان يتذكر حوادثه الا عن طريق منبه خارجي يوقظ الذكريات المكبوتة المستقرة في اعماق النفس. أي لابد من عامل يثير هذه الذكريات المكبوتة فيوقضها. وهناك نوع من الذكريات يتعذر على المرء ان يتذكرها من تلقاء نفسه كما انه لا يمكن المثيرات ولا المنبهات الخارجية ان توقضها. وهذه الذكريات تسمى (الذاكرة المكبوتة) وهذه الذكريات المكبوتة تخضع لقوة شاذة كحالة الهذيان في الحمى، او اثناء التنويم المغناطيسي او في الاحلام، او عن طريق اجراء تحليل نفسي عميق. ويطلق بعض العلماء على هذه الذكريات اسم (الذاكرة المكبوتة) وهذه الذكريات المكبوتة تخضع لقوة نفسية ضاغطة اطلق عليها فرويد (قوة الكبت Repression) كما انها تقع تحت

رقاية خاصة مستمدة من الذات الشعورية سماها فرويد (الرقيب Censor). ووظيفة القوة الكابتة او الضاغطة ان تصد الذكريات والرغائب المكبوتة في اعماق النفس وتمنع ظهورها الى عالم الشعور. وقوة الكبت هي التي تفصل بين الشعور واللاشعور. وقد بنى فرويد نظريتة في العقل الباطن على اساس مبدأ الكبت للذكريات الكامنة في اللاشعور. وعلى اساس مبدأ الكبت اقام نظريته في التحليل النفسي باكمله.

ومن اهم اغراض التحليل النفسي هو ارتياد اعماق النفس وكشف ما فيها من عقد ومركبات نفسية مكبوتة .

هذه هي اهم المبادئ الاساسية التي ترتكز عليها مدرسة علم النفس الحديث في تفسير الظواهر السلوكية الشاذة سواء كانت سلوكا اجراميا ام اعراضا مرضية نفسية. ولاجل معرفة الاساس الذي ترتكز عليه المدرسة النفسية في تفسير السلوك الاجرامي لابد من معرفة الاقسام المختلفة التي يتكون منها الجهاز النفسي.

تقسيم الجهاز النفسي عند فرويد Freud

بعد ان قسم فرويد الحياة العقلية الى قسم شعوري وقسم لاشعوري والـــى عقل ظاهر وعقل باطن، اضاف الى هذا التقسيم تقسيما ثلاثيا اخر قسم بمقتـــضاه الجهاز النفسي الى ثلاثة اجهزة فرعية يختلف كل منها عن الاخر من حيث طبيعة العناصر التي يتالف منها:

١. ((ID" او الـــ هي)) وهو الجانب الشهواني من الطبيعة البشرية:

ويضم هذا الجانب الغرائز والنزعات الاولية التي كان يعتمد عليها الانسان الاول قبل عصور المدنية أي عصور الهمجية. وهي تشمل الميول الفطرية الى الاعتداء وحب المقاتلة وسفك الدماء، والقسوة والتعذيب والانتقام والاخذ بالثـــأر والميـــول الجنسية المحرمة والرغبات والمشتهيات التي تصطدم وقيم المجتمـــع المتطـــور. وهذه الميول والنزعات قد كبتها الانسان بحكم التربية والتعلـــيم والاداب العامـــة والقوانين الاجتماعية المستمدة من الحضارة البشرية، وهذه الميول رغم كبتها لم تمت في نفس الانسان ولكنها تابعة في اعماق النفس قد تظهر امـــا مقنعـــة وامـــا صريحة كلما تهيأت الظروف المناسبة لها.

فالظواهر التي تلاحظ اثناء الثورات الداخلية او الحروب الخارجية كلافراط في استعامل القسوة والاسراف في القتل والتعذيب والايـــذاء وارتكـــاب الاعمـــال الوحشية ما هو في الواقع الا مظهر من مظاهر التنفيس عن هذه النزعات الهمجية والعقد النفسية الموجهة ضد المجتمع وافراده المكبوتة في اعماق النفس البـــشرية. وان القسوة في تطبيق احكام القانون او استعمال حق التاديب في التربية او معاملة من هم تحت سيطرتنا او سلطتنا كلها مظاهر صريحة او مقنعة بهـــذه النزعـــات البدائية الاعتدائية. ويشمل هذه الجانب من النفس ايـــضا الرغبـــات والمـــشتهيات الجنسية المختلفة وخاصة تلك التي تحرمها القوانين والتقاليد الاجتماعيـــة والـــنظم الدينية كالميل نحو المحارم مما كان مباحا في العصور القديمة للانسان.

وقد اثبتت نتائج التحليل وجود هذه الميول و النزعات كامنة في اللاشعور وميول مكبوتة في اعماق نفس الانسان تصدها وتعارضها قوة الكبت المستمدة من قوانين المجتمع وتعاليمه الادبية وقيمه الحضارية.

٢. ((Ego الانا)) الجانب الاجتماعي من الحياة النفسية:

وهذا القسم يمثل الجانب العملي من الحياة النفسية، أي عبارة عن انعكاس للحياة الخارجية المستمدة من عالم الحقيقة. وهو في الواقع يمثل ما نسميه اصطلاحا بالعقل او المنطق. وقوام هذا الجانب من النفس هو الصور الحسية او بالاحرى هو المظهر المجسد للحياة العقلية للانسان.

ومن خصائص الانا انها تكبح جماح النفس أي انها تصد الـ(ID اوالهي) ومنها يصدر الكبت. وعن طريقها يتم تحويل النزعات والميول الفطرية والغريزية الى ميول ورغبات سامية ترفعها فوق مستوى الشهوة الحيوانية وتجعلها في مستوى الشهوة المعنوية او العقلية. ومن وظائف الانا انها تجاهد في سبيل الاداب العامة والقيم الرفيعة في المجتمع. ومن اجل ذلك تفرض رقابة شديدة على (ID الهي)، أي النفس الشهوانية حتى اثناء النوم. وفي سبيل ذلك تواجه ضغطا من النفس الشهوانية والنفس العليا او الضمير. وبالوقت نفسه فهي تجابه ضغطا من البيئة الخارجية من جهة ثالثة. وعلى ذلك فهي في خصام مستمر مع هذه القوى الثلاث ومن خصائص الانا انها تقوم بدور الوسيط ما بين اغراض النفس الشهوانية وبين مقتضيات الحياة الاجتماعية. تحاول التوفيق بينهما كلما استطاعت الى ذلك سبيلا. تعمل من جهة على اخضاع رغبات النفس الى مقتضيات الحياة الاجتماعية بما فيها من قيم وقوانين، وتقاليد واداب وعرف وبالوقت نفسه تحاول اخضاع البيئة الاجتماعية الى حد ما لنزعات النفس وميولها.

ويشبه فرويد الانا بالفارس والنفس بالجواد الجموح، فاذا ما اعترى الانا وهن او ضعف فان النفس تدفع بصاحبها الى حيث يريد، وفي هذه الحالة تصبح الانا مطية لتحقيق اغراض النفس ونزواتها وميولها وشهواتها. ومن امثلة العرب المشهورة قولهم (ان فلانا لم يقوَ على كبح جماح نفسه) أي غلبته شهوات نفسه.

٣. ((Super Ego الانا العليا او المثالية)):

وهو ينطبق على وجه التقريب ما يطلق عليه اسم (الضمير) والوجدان وهذا يتالف من قسمين من العناصر المعنوية او الروحية.

القسم الاول: وهو الموروث من المدنيات السابقة بكافة عناصرها من قيم وتقاليد واداب عامة واخلاق وعادات وتعاليم دينية.

والقسم الثاني: ويتالف من العناصر الروحية المعنوية المستمدة مما اكتسبه الفرد من والديه باعتبارهما المثل الاعلى في نظره. او التي اكتسبها من اشخاص اخرين يمثلون الوالدين كالمربين ، والمعلمين والرؤساء الروحانيين والمدنيين في مختلف مراحل الحياة التي مرت بالفرد. فضمير الانسان ووجدانه يمثل اهم مراحل التطور العقلي الرفيع الخاص بالفرد بصورة خاصة وبالجنس البشري بصورة عامة. وحيث ان للوالدين اثر عظيم في هذا التطور وتوجيهه لذلك يفترض علماء النفس ان (الانا العليا او المثالية) تحمل بين جوانبها جميع العناصر التي تكونت منها والتي كانت سببا في نشوءها. وعلى هذا الاعتبار فهي في الواقع تمثل الجانب الادبي السامي والمظهر الروحاني الرفيع من الطبيعة البشرية وتنطوي على كل ما ينتظر ان تمثله ارقى طباع البشر.

ومن خصائص (الانا العليا) انها لا شعورية وانها مستقلة عن (الانا) ومنها تصدر القوة الرادعة للشهوات ومنها تستمد (الانا) القوة اللازمة لكبح جماح النفس.

ومن وظائفها انها تنتقد (الانا) وتؤنبها اذا ما خضعت لسلطان النفس ذات الشهوة أي (الهي) وتقع الانا تحت سيطرة (الانا العليا) الى حد كبير. وكثيرا ما تقسو (الانا العليا) في معاملتها فيؤدي هذا الافراط في القسوة الى تغلب غريزة الموت وانتصارها على غريزة الحياة فيؤدي ذلك في كثير من الاحيان الى الانتحار. ويحصل ذلك احيانا لدى المرضى المصابين (بالظواهر العصبية او النفسية المتسلطة).

تلك هي خلاصة اراء فرويد في تفسير السلوك الفردي، وخلاصة القول فيها انـــه يولي اللاشعور اهمية عضمى في تفسير سلوك الفرد، فهذا السلوك هو دائما نتاج تفاعل عدة قوى متعارضة لدوافع ورغبات هي في غالب الاحوال لاشعورية فان لم يكن للسلوك دافع شعوري يسعى الى غرض ظاهر فوراءه حتما دافع لاشعوري يسعى الى غرض دفين حتى السلوك اللاإرادي الذي يبدو وكأنه غير مقصود كزلة اللسان ينطوي على قصد دفين ودافع لاشعوري.

د. رياح مجيد الهيتي

((العوامل المكونة للجريمة)) - مدارس ونظريات علم الاجرام-

النظرية الوظعية الايطالية Positive theory او المذهب الفردي او ((المذهب الانتروبولوجي)) جاءت المدرسة الوضعية وانتشرت افكارها خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر والربع الاول من القرن العشرين، حيث ظهرت منشورات روادها الاوائل وهم: سيزاري لومبروزو، روفائيل كاروفلو، جارلس كوزيك وانريكو فيري)

نظرية لومبروزو Lombroso

ان اشهر عالم انثروبولوجي بحث في الاجرام هو لومبروزو مؤسس المدرسة الايطالية والمذهب الوضعي. ولد هذا العالم في مدينة بافيا سنة ١٨٣٦ ودرس الطب وبعد تخرجه التحق بخدمة الجيش طبيبا عسكريا ثم بعد ذلك اصبح استاذا للطب الشرعي ثم استاذا للامراض العقلية في مدينة تورين.

وقد كان لومبروزواول من نبه اذهان الباحثين في علم الاجرام الى دراسة شخصية المجرم على اساس علمي سليم. وقد كان لطبيعة عمله فضل مساعدته على القيام بدراسة جسم الانسان، وحينما كان طبيبا في الجيش كان يقضي اوقات فراغه في دراسة اجسام الجنود وقد وجد بنتيجة ملاحظاته ودراسته ان الجندي الامين الحسن السلوك يتميز عن الجندي الشرس بمدى انتشار الوشم والرسوم على بشرة هذا الاخير وخاصة وشم الرسوم المنافية للحياء، ذات الاوضاع المخلة بالاداب، في حين ان الجندي الامين الوديع ذو الخلق الحسن لايوجد في جسمه مثل هذه الرسوم. فكانت هذه الدراسة والملاحظات العامل الاول الذي جلب انتباهه لدراسة المجرمين من الناحية الانتروبولوجية وثمة حادثة اخرى المعت في ذهنه فكرة دراسة المجرمين وهي انه بعد ان درس الامراض العقلية وصار استاذا فيها عين طبيبا في مستشفى المجانين فكان يقضي اوقات فراغه في تشريح جثث الموتى مهتما بصورة خاصة في دراسة العضام وخصوصا عظام الجمجمة ووزن

الدماغ ومن هنا ولع في دراسة الامراض العقلية فاهتم بدراسة المريض دون المرض وبذلك وضع دراسته على اساس موضوعي بمقتضى الطريقة التجريبية.وفي سنة ١٨٦٦ بدا دراسته للامراض العقلية وابان بان الطرق القديمة لاتجدي نفعا في دراسة مرض العقل وان اجدى طريقة هي الدراسة التجريبية الموجهة للمريض بالدرجة الاولى دون المرض. بعد ذلك اخذ يدرس المجرمين في سجون ايطاليا وتعرف اثناء ذلك على المجرم الشقي (Vilella فلا) الايطالي فتحدث اليه طويلا عن جرائمه التي يرتكبها وعن مشاعرة اثناء ارتكابها ولما توفي (فلا) قام لومبروزو بتشريح جثته ثم فتح جمجمته فوجد في نهايتها السفلى من الداخل تجويفا وانحدارا نحو الاسفل وان هذه الوضعية لا توجد الا في الحيوانات الدنيا خصوصا المنقرضة منها.

في حين انه كان يجب ان تكون في هذا الموضع بالذات فقرة بارزة متجهة الى الاعلى بدل هذا التجويف والانحدار المتجه نحو الاسفل.

استنتاجات لومبروزو:

ومن هذا الاكتشاف اقتنع بان المجرم (هو انسان ينتسب الى اصل وحشي أي ارتداد الى اصل بدائي قديم يحمل في نفسه الغرائز الوحشية (Firocious instinct) للانسان البدائي والحيوانات المنحطة) وقد درس مجرمين اخرين فشجعته النتائج على الاعتقاد في نظريته هذه.

وكان المفتاح الاخير الذي فتح به نظريته نتيجة ابحاثه وهو حادث الجندي الايطالي مسديا(Masdia) وهو جندي شاب في سن العشرين لم يكن ذكيا ولكنه لم يكن شريرا ولا فاسدا (Vicious). ولكنه كان يصاب بنوبات صرع (Epileptic fits) بين حين واخر. بقي مستخدما مدة طويلة معروفا بوداعة خلقه، لكنه فجأة ولسبب تافه هجم وقتل ثمانية من رؤساءه الضباط ورفاقه من الجنود. وبعد ان اكمل فعلته وقع مغشيا عليه في نوبة اغماء وسبات عميق استغرق اثني عشر

ساعة، وحينما انتهت نوبة النوم افاق دون ان يكون له أي معرفة تذكر عما حدث. بل كان يبدوا انه لا يذكر الحادث اطلاقا فاستنتج لومبروزو من هذا الحادث ان كثير من المجرمين الذين لايرجعون الى نظرية الارتداد الوراثي يكونوا ذوي صفات مرضية Morbid characteristic ترجع الى بعض الامراض خاصة الى مرض الصرع Epilepsy . استمرت ابحاث لومبروزو من سنة 1864 الى 1876 وبنفس هذه السنة طبع كتابه المشهور عن الاجرام بعنوان الشخص المجرم او (الرجل المجرم The Criminal Man). وبقي هذا غير ملحوظ ولكنه في طبعته الثانية التي اصدرها سنة 1878 كان مصحوبا بمقالين تستند دراسات لومبروزو الانثروبولوجية من الناحية القانونية والناحية الاجتماعية.

- **فرضيات نظرية لومبروزو:**

١. المجرم بالولادة صنف متميز عن غيره

٢. وهذا الصنف من البشر يمكن معرفته عن طريق علامات وسمات خاصة.

٣. هذه العلامات الفيزيولوجية لا تسبب الاجرام ولكنها تعين الشخص الذي له استعداد سابق للسلوك الاجرامي. وهذه الشخصية اما انها ارتداد للانسان الوحشي الاول، او انه نوع منحط من البشر وبصورة خاصة سببه الصرع. وبالنظر الى طبيعتهم الشخصية فهؤلاء ليس باستطاعتهم الامتناع عن الاجرام الا اذا كانت ظروف الحياة بصورة استثنائية مريحة لهم.

قد ذهب بعض اتباع لومبروزو الى ان الاصناف المتعددة للمجرمين كالسراق، والقتلة ومرتكبي الجرائم الجنسية يتميزون عن بعضهم بعلامات فيزولوجية.

نظرية لومبروزو في المجرم:

بعد ان فحص لومبروزو عدد من المجرمين في مختلف السجون، واخذ مختلف القياسات الجسمية وخاصة الجمجمة استنتج من بحوثه هذه الى ان المجرم يختلف عن غيره بصفات جسمية، كصغر الجمجمة عند المجرمين خاصة (عند مجرمي السرقات) فانها اصغر من حجم الجمجمة عند الفرد العادي. كما ان جماجم المجرمين فيها كثير من الانحناءات والالتواءات والاخاديد تختلف عما هو موجود في جماجم العاديين -حيث تتشابه جماجم المجرمين في انحناءاتها مع بعض ما هو موجود في بعض الحيوانات ويمتازون كذلك في الناحية الفيزيولوجية كسعة الفك والاذان العريضة، وسعة محاجر العيون والنظر الحاد، وانحدار الجبهة الى خلف الرأس بشكل يجعل القسم الاسفل من الرأس غير متناسب مع بقية الرأس وارتفاع في عظام الخدود و الانف المنسبط قليلا المنحدر الى الاسفل بشكل قوس، والانف المائل الى احد الطرفين، وسعة المنخرين، والاسنان الامامية غير المنسقة والايدي الطويلة، والكفوف والاقدام المحدبة. كذلك قال ان مرتكبي جرائم القتل تكون لهم ايد ثخينة ضخمة بينما مرتكبي جرائم السرقات والنشل تكون لهم ايد نحيفة واصابعهم رفيعة، وقلة الشعر في وجوه الرجال وكثرة الشعر في وجوه النساء، والخطوط المنفردة في كفوف الايدي وكثرة الوشم الموجود على البشرة وعدم تناسب شقي الوجه. هذه هي اهم الصفات التي قال بها لومبروزومن الناحية الجسمية.

اما عن الصفات الخلقية فقد تكون الاتي:-

الصفات الخلقية:

وهي أن:

١. المجرمين اقل شعورا بالالم من غيرهم.

٢. عديمي الشفقة والرحمة والانسانية.

٣. كسالى مولعون بعمل الشر.

٤. يحبون التهتك والخلاعة وشرب الخمر.

٥. يمتازون بفرط الغضب وفرط الغرور وحب الانتقام والميل الى الرذيلة.

٦. لايلومون انفسهم ولا يشعرون بالمسؤولية لما يبدر منهم وهم اكثر غباء مما يراهم الناس.

وقد ختم لومبروزو ابحاثه الى ان (المجرم صنف من الاشخاص يتميز عن غيره بتلك الوسمات والعلامات الجسمية وانه خلق مكتوب عليه ارتكاب الاجرام).

وعلى ذلك فلا فائدة من تغيير ظروفه الاجتماعية وبيئته لانها لايمكن ان تحول دون اجرامه بحال من الاحوال. ومن ذلك يتبين ان لومبروزو يرى ان هناك صنف خاص من البشر خلقوا مجرمين ويمكن تشخيصهم ومعرفتهم بتلك العلامات والمميزات (وان الجريمة ما هي الا ظاهرة طبيعية) هذه هي العبارات التي ختم بها لومبروزو كتابه الرجل المجرم. وبعد ان فصل نظريته في المجرم اخذ يبحث السبب الذي يرجع اليه نظريته هذه وما هو اصل هذا النوع من الاشخاص المجرمين؟

ولتعليل ذلك ذهب الى:

نظرية الارتداد الوراثي (The Atavstic Hypotheses) فقال ان الانسان البدائي الاول كان متوحشا. قد اكتسب صفاته الخلقية ومقاييسه الادبية مع مرور الزمن، وعلى ذلك فان المجرم ما هو الا ظاهرة ارتداد للانسان المتوحش الاول، وتظهر فيه فجأة تلك العلامات والصفات التي كانت توجد في اجداده القدماء المتوحشين وان اعمال الانسان البدائي الاول كانت افعالا اجرامية . وعلى ذلك فالانسان البدائي الاول حسب نظريته هو مجرم وهذا ما سماه (بالانتكاس الوراثي) (Throw Back Heridity).

وهذه النظرية قد هوجمت عنيفا لان الابحاث الانتروبولوجية العديدة لانسان ما قبل التاريخ وللانسان البدائي المعاصر أبانت أن:

- تطور النوع البشري ليس من البساطة كما يتصوره لومبروزو،
- كما انه من الخطأ الفاضح اننا نصف الاعمال العادية للانسان البدائي على انها اعمالا اجرامية وذلك لبعد الشقة بين المجتمات الحديثة والمجتمعات القديمة واختلاف كل منها في القواعد والعادات والتقاليد والمدنية والثقافة.

فلومبروزو لم يدرك بان القواعد الاخلاقية والمقاييس الاجتماعية ليست محدودة في كل زمان ومكان بل تتبدل وتتغير في كل زمن تبعا لتغير الظروف والاحوال.

وانه من الخطأ اعتبار افعال الانسان البدائي اجرامية حسب مفهوم قواعد الاجتماع المعروفة في العصر الحديث. وبمقتضى هذه القواعد فان هذه النظرية قد سقطت من اساسها وظهر خطؤها امام النقد الذي وجه لها من علماء الاجتماع ومن علماء الانثروبولوجيا ايضا.

الانتقادات الموجهة لنظرية لومبروزو:

وجهت الانتقادات الى هذه النظرية من قبل كثير من علماء الانثروبولوجيا ومن علماء الاجتماع فقد انتقدت من قبل العالم الانثروبولوجي الفرنسي (مانوفريه Manouvrier) الاستاذ في جامعة باريس فقد هاجم هذه النظرية في مؤتمر علم الانثروبولوجيا الجنائية المنعقد في باريس في سنة 1889 وفي بروكسل سنة 1892 . ومما لاحظه هذا العالم (ان بين هذه العلامات والصفات التشريحية التي ادعى لومبروزو انها موجود في المجرمين يوجد بعض منهم ليست شاذة ولا خطرة، كما انه لاتوجد علامة من هذه العلامات او الصفات التشريحية يمكن استخدامها لتميز المجرمين).

كما انه ليس لاية صفة من الصفات الجسمية او التشريحية قوة بحد ذاتها يمكن ان تكون اساسا للنزعة الى الاجرام. ثم تساءل في سياق البحث عما اذا اشتركت مجموعة من هذه الصفات التشريحية والعلامات الفيزيولوجية هل يمكن ان تكوّن ناتجا اكثر خطرا؟

فكان الجواب بالنفي ايضا. ثم قال: لا يوجد انسان الا ويمكن ان نجد فيه بعض عظلات شاذة او غير ذلك من عضلات او اجزاء مما يتشابه مع القردة او الحيوانات ذات الارجل الاربع.

ثم قال ربما يمكن القول ((انه اذا كانت الصفات التشريحية والعلامات الفيزيولوجية كدليل على الانتكاس الوراثي الجزئي ليست خطرة في حد ذاتها ولكنها تكوّن على الاقل نوع وسمات اوعلامات تشريحية وسايكولوجية انتكاسية اذ يمكننا بصورة عامة ان نصفها بمقتضى طرق البحث المتيسرة على انها علامات لاستعداد قد تؤدي بصاحبه الى ان يسلك كالبشر المتوحش (Savages) او ان يقوم بافعال انسان ما قبل التاريخ (Per Hsstoric Man) وهذه مجرد نظرة تامل او تفكير ليس لها ما يبررها علميا)).

ومن العلماء الذين انتقدوا نظرية لومبروزو في اسباب الاجرام (يلجرزمه Jegersma) ومما قال (يظهر لي ان نظرية لومبروزو خاطئة بصورة كلية، اذ ان نظرية الارتداد الوراثي لا تنطبق على اكثرية القسمات المنحطة كالعيون الصغيرة والاذان العريضة او الجمجمة المتعرجة الخ .. مما قاله لومبروزو اذ لايمكن القول بان أي علامة من هذه العلامات كانت موجودة بين البشر المتوحش او ان لها علاقة مع هذه العلامات التي يعتقد انها كانت موجودة بين البشر المتوحش او ان لها علاقة وثيقة بصنف من الحيوانات.

كما ان نظريته لا تنطبق حتى في حالة الانحطاط الوظيفي. فضيق منظر العين كما لاحظ بعض العلماء في المجرمين او شذوذ في أي عضو من اعضاء الحواس

لا يمكن اعتبار أي منها على انها حالة انتكاس او ارتداد وراثي. على العكس انها تذكرنا بصنف مرضي والواقع ان عدد الباحثين الذين خاصموا نظرية الارتداد الوراثي قد زاد بصورة مطردة. وكحقيقة واقعة فقد اصبحت هذه النظرية ملغية بصورة تامة.

ولكن لا يمكن لاحد ان ينكر ان هذه النظرية كان لها فضل السبق في القاء الضوء ساطعا على دراسة جسم الانسان من الناحتين العضوية النفسية بحثا في ثناياه عن عوامل السلوك الاجرامي. وقد كان من اثر ذلك ان اهتم الباحثون من بعده بهذا الجانب من دراسة العوامل الاجرامية وازدادوا وتعمقاً فيه.

وتوجد انتقادات اخرى على هذه النظرية فقد قيل ان لومبروزو اسرف في تمييز المجرمين بصفات جسدية معينة، فمما لاشك فيه ان مثل هذه العيوب قد توجد في اشخاص دون ان يكونوا من المجرمين، وهذا يثير الشك حول قيمة النتائج التي توصل اليها. ولعل ذلك راجع الى خطأ شاب اسلوب البحث الذي لجأ اليه لومبروزو، فهو قد اقام دراسته التجريبية على اجساد مجموعة من المجرمين بعضهم من الاحياء وبعضهم من الاموات.

وكان مقتضى البحث العلمي السليم ان يقيم دراسة مقابلة على عدد مماثل من غير المجرمين حتى يستطيع ان يقطع عن بينة بتميز المجرمين دون غيرهم بهذه الصفات، ولكنه لم يفعل، الامر الذي يهز بشدة قيمة الاستنتاجات التي خلص اليها.

وقد قام بعض العلماء في اوائل القرن (20) بدارسة لعدد كبير من المجرمين وعدد مماثل ممن لم يجرموا، وذلك بقصد التحقق من مدى صحة نظرية لومبروزو، فتبين لهم ان هذه الصفات كما قد توجد في نسبة معينة من المجرمين فانها توجد بنفس النسبة تقريبا لدى غير المجرمين، مما يدحض هذه النظرية.

ومن ناحية اخرى فقد اخذ على هذه النظرية انها عنيت بدراسة اعضاء وشخصية المجرم فحسب باعتبار ان الدافع الى السلوك الاجرامي يكمن فيها. واغفلت دراسة

جميع العوامل الاجتماعية او البيئية على الرغم من ان هذه العوامل تدفع بدورها الى الاجرام، كما انها تسهم في تكوين شخصية المجرم. وفضلا عن ذلك فقد قيل ان لومبروزو حين قرر ان المجرم يشبه الرجل البدائي لم يكن لديه من المعلومات ما يكفي لاعطائه صورة واضحة عن هذا الرجل البدائي. وحتى مع التسليم بوجود هذه الشبه فان القول بان هذه الصفات تجعل صاحبها مجرما قول تعوزه الدقة، لان المجتمع البدائي لم يكن جميع افراده من المجرمين.

وردا على هذا النقد نرى – انصافا للنظرية – ان "لومبروزو" حين قرر وجود صفات الانسان البدائي لدى المجرم لم يكن يعني ان الانسان في المجتمع البدائي كان مجرما، وانما كان يقصد ان من تحققت لديه هذه الصفات لا يستطيع ان يتجاوب مع الوسط المحيط به، ولا يمكنه ان يتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه، لذلك يكون سلوكه شاذا وغير اجتماعي او بعبارة اخرى يكون سلوكه اجراميا.

والنقد الاخير الذي وجه الى هذه النظرية هو انها تقرر وجود مجرم بالميلاد ام مجرم بالفطرة، وهذا قول غير سليم، لان السلوك يتحدد كونه اجراميا او غير اجرامي وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية، واستنادا الى نص من نصوص قانون العقوبات يخلع عليه هذا الوصف. ولما كانت هذه المتطلبات تختلف من مجتمع الى اخر، وفي المجتمع الواحد من زمن الى زمن، فانه لا يقبل القول بان الشخص الذي يولد بصفات معينة يكون مجرما ايا كان المجتمع الذي وجد فيه وايا كان الزمن الذي ولد فيه.

العوامل البيئية

العوامل الطبيعية : توطئة: -

يقصد بالعوامل الطبيعية جملة الظروف الطبيعية التي تسود في منطقة معينة كطبيعة المكان من حيث السهولة والوعورة ودرجة حرارة الجو تبعا لاختلاف المكان وتعاقب الفصول وطول النهار وقصره وكمية الإمطار ودرجة الرطوبة والضغط الجوي وحركة الرياح وطبيعة التربة من حيث الخصوبة والجدب وللمكان تأثير ملموس في درجة الكثافة السكانية ذلك ان الافراد غالبا ما يتجمعون في الأماكن الأكثر ملائمة لطرق معيشتهم ولا شك في ان ظاهرة الإجرام تتأثر بطبيعة المكان من ناحية وبكثافة السكان من ناحية اخرى. فمن الثابت علميا ان الإجرام في المناطق الجبلية والصحراوية يختلف كماً ونوعاً عن الاجرام في مناطق السهول والوديان عنه في المدن الصناعية. والبحث عن علاقة البيئة الطبيعية بالانسان تكويناً وطبائع وسلوكا ليس امرا مستحدثا فقد فطن الناس منذ زمن بعيد الى تأثر الناس افرادا وشعوباً بجملة الظروف التي يعيشون في ظلها.

وادراكا لهذا التأثير دعا فلاسفة اليونان الاقدمون الى ضرورة مراعاة التوافق والانسجام بين ما تسنه الجماعة من قوانين وبين الظروف الطبيعية التي تحيا في ظلها بل ان من المفكرين من ذهب الى القول (Herde) بأن تاريخ شعب من الشعوب ليس الا الطبيعة الجغرافية لهذا الشعب عبر الزمان. ومن ابرز الذين اهتموا بالبحث في أثر البيئة على الانسان تكويناً وسلوكاً وطبائع العلامة العربي ابن خلدون الذي انتهج منهجاً علمياً في بيان اثر الظروف الطبيعية على البشر فأوضح في مقدمته المعروفة مدى سلطانها على تكوينهم البدني والنفسي عندما تحدث عن العمران وعن الاجناس مبرزاً ما بينها من اختلاف في الهيئة والطباع معللاً ذلك بارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها وخصوبة الارض بحسب اختلاف المناطق فأستحق بذلك ان يكون رائداً ومؤسساً لعلم الاجتماع.

واذا كان تأثير البيئة على السلوك الاجرامي لم يعد امراً مجحوداً فان الباحثين ذهبوا مذاهب شتى في تفسير هذه العلاقة التي يمكن ردها جملة الى ثلاثة

اتجاهات رئيسية هي الاتجاه الطبيعي والاتجاه الاجتماعي والاتجـــاه الفـــسيولوجي النفسي. وعلى الرغم من تعدد عناصر البيئة الطبيعية وتفاوت درجة تأثيرها على السلوك الاجرامي فإن اهتمام الباحثين انصب بصفة خاصة على ابـــراز علاقـــة درجة الحرارة بظاهرة الاجرام غير غافلين عن بعض الظواهر الطبيعية الاخرى كدرجة الضغط الجوي ومدى انتشار الرطوبة وحركة الرياح والمطر والغيوم. لذا سنبحث اولا في علاقة المناخ بالظاهرة الاجرامية عارضين لاهم الاتجاهات التي تصدت لتفسير العلاقة بينها.

اولاً: علاقة المناخ بالظاهرة الاجرامية:

اكدت الخبرة البشرية قبل الاحصاءات الجنائية وجود علاقة وثيقـــة بـــين درجة حرارة الجو والجريمة كماً ونوعاً. فقد اشار مونتـــسكيو فـــي مؤلفـــه روح القوانين L'spritdes Lois الى ان عدد الجرائم يزداد تدريجياً كلما اقتربنا مـــن خط الاستواء كما تزداد حالات السكر كلما اقتربنا مـــن القطبـــين بيـــد ان هـــذه الملاحظة ظلت مجرد افتراض يفتقر الى دليل علمي يثبته الى ان خلص الباحـــث جيري من واقع دراساته للاحصائيات الجنائية في فرنسا في الفترة مـــن 1830-1925 الى ما اطلق عليه فيما بعد مصطلح قانون الحـــرارة الاجرامـــي Laloi thermique dela delinquence فقرر بأن جرائم العنف تبلغ اقصى معدل لها في جنوب فرنسا مقارنة بشمالها ثم اوضح بأن كل مئة جريمة من جرائم الاعتداء على الاشخاص في الاقاليم الشمالية في فرنسا يقابلها 181,5 من جرائم الاعتـــداء على الاموال بينما في جنوب فرنسا كل مئة جريمة من جـــرائم الاعتـــداء علـــى الاشخاص لا يقابلها سوى 48,8 جريمة من جرائم الاموال. ثم اكد كل من كيتليه ولاكاساني صحة ما توصل اليه جيري. وفي ايطاليا اكد كل من لومبروزو وفيري وجاروفالو على الخلاصة ذاتها. وقد استهوى قانون الحرارة الاجرامي البـــاحثين في الولايات المتحدة الامريكية فقاموا باجراء ابحاث مماثلة لتلك التي اجراها كـــل من جيري وكيتليه فتوصلوا الى النتائج ذاتها. فقد كشفت دراسة احصائية للباحـــث

Dexter ان جرائم العنف يرتفع معدلها مع ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض الضغط الجوي.

كما قرر ليفنجويل Leffingwell بأن الطقس يقوم بدوره كعامل حقيقي في وقوع الجريمة. وقد تم استخلاص النتيجة ذاتها في جمهورية مصر العربية حيث اكدت الاحصاءات على ان جرائم الاعتداء على الاشخاص اكثر وقوعاً في جنوب الجمهورية منها في شمالها. واذا كانت الاحصاءات الجنائية قد اثبتت بلغة الارقام صحة هذا الافتراض في الدولة الواحدة فإن من الباحثين من رأى عدم جواز تعميم هذا الافتراض في الحالة التي تجري المقارنة فيها بين عدة دول وذلك لان الفوارق بين الدول لا تنحصر في عنصر الحرارة وحده بل تكمن فضلاً عن ذلك في ظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

هذا وقد سبقت الاشارة الى ان الظاهرة الاجرامية في أي مجتمع لا تقع بفعل عامل واحد وانما تتآزر على احداثها جملة من العوامل المتداخلة ولذا فانه كان ينبغي اتباع اسلوب آخر في البحث يقوم اساساً على رصد اثر الحرارة في احداث الظاهرة الاجرامية في منطقة او اقليم واحد لا أثر فيه للمتغيرات عدا متغير واحد هو عنصر الحرارة. ولا شك ان هذا الاسلوب لا يتحقق الا من خلال رصد معدلات الظاهرة الاجرامية في منطقة واحدة على مدى فصول السنة المختلفة. على ان الدراسات التي اجريت طبقاً لهذا الاسلوب اكدت مرة اخرى تأثر الظاهرة الاجرامية بارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها. فتعاقب الفصول في الاقليم الواحد له اثراً ملحوظاً في الظاهرة الاجرامية كماً ونوعاً. ففي فرنسا خلص لاكاساني الى نتيجة مفادها قيام تناسب طردي بين جرائم الاعتداء على الاشخاص وبين ارتفاع درجة الحرارة وزيادة الضوء نتيجة طول النهار. بينما يوجد تناسب عكسي بين جرائم الاعتداء على الاموال وارتفاع درجة الحرارة وطول النهار فقد ثبت ان جرائم الاشخاص اكثر ما تكون صيفاً واقل ما تكون شتاءاً بينما جرائم الاموال اقل ما تكون صيفاً واكثر ما تكون شتاءاً.

وعلى مستوى القارة الاوربية اكدت الابحاث التي اجراها حديثاً الباحث دي جريف ان جرائم القتل والايذاء تصل الى اقصى معدل لها في أشهر الصيف وان قتل الاطفال حديثي الولادة غالباً ما يقع في شهري فبراير ومارس بينما تكثر جرائم الاعتداء على الاموال في فصل الشتاء. اما جرائم السكر فتبلغ ذروتها في فصل الصيف على وجه التحديد في شهري يوليو واغسطس. كما انتهت الابحاث التي اجريت في الولايات المتحدة الامريكية الى النتائج التي خلص اليها الباحثون في اوربا.

ففي دراسة تمت تحت اشراف الباحث الامريكي Dexter تبين ان اجرام العنف يسير في اتجاه طردي مع درجة الحرارة والضغط الجوي فهو يزداد كلما ارتفعا ويهبط كلما انخفضا وان هذا النوع من الاجرام يسير في اتجاه عكسي مع درجة الرطوبة. وتفسير ذلك في نظر ديكستر ان انخفاض الضغط الجوي غالبا ما يعقب حدوث العواصف وان الشعور بعاصفة على وشك الوقوع يحدث لدى كثير من الافراد انفعالا عاطفيا يدفعهم الى ارتكاب اعمال العنف. كما ان ارتفاع درجة الرطوبة في الجو يؤدي الى الخمول واخماد الحيوية الامر الذي يقلل من الاستعداد للاقتتال. اما الانخفاض في درجة الرطوبة فانه يؤدي الى زيادة الحيوية والنشاط بشكل يجعل الانسان اكثر استعدادا لارتكاب جرائم العنف.

وفي جمهورية مصر كشفت الاحصاءات الجنائية لعامي 1967-1968 ان جرائم القتل التي وقعت خلال هاتين السنتين قد بلغت اقصى معدل لها في شهر اغسطس ثم يليه يوليو، بينما انخفض معدل هذه الجرائم الى حده الادنى في شهر يناير بالنسبة لعام 1968 وفي شهر فبراير بالنسبة لعام 1967. وهذا يعني ان جرائم الدم تزيد في فصل الصيف بينما تنخفض معدلاتها في فصل الشتاء. وهذه الخلاصة تتفق مع القانون الحراري لظاهرة الاجرام. واذا كانت جملة هذه الاحصاءات والدراسات قد اكدت بشكل او بآخر على ثبوت صحة القانون الحراري للظاهرة الاجرامية فان بعض الدراسات الحديثة كشفت عن نتائج مناقضة للنتائج السابقة.

كما فقد خلص الباحث الفرنسي ليوتيه Leaute من دراسة اجراهـا عـام 1967 في فرنسا الى ان جرائم العنف كانت مركزة في محافظات الشمال وبنسبة اعلى من جرائم الاموال كما وجد تقاربا بين عدد جـرائم الـسرقة فـي منـاطق الجنوب والشمال. وتشير هذه النتائج الى عدم صحة القانون الحـراري للظـاهرة الاجرامية حتى قيل بأن القانون الذي وضعه جيري وكيتليه لم يعد صـالحا الان بسبب تطور كثافة السكان وجرائمهم من اقليم الى آخر. ومع عدم انكار جمهـور الباحثين لأثر المناخ على حياة البشر عموماً وعلى ظاهرة الاجرام بشكل خـاص فانهم لم يجمعوا مع ذلك على رأي واحد حول التفسير الصحيح لهذا التأثير.

ثانياً: الاتجاهات المختلفة في تفسير علاقة المناخ بالظاهرة الاجرامية:

اختلفت آراء الباحثين حول تفسير العلاقة بين المناخ والظاهرة الاجراميـة ويمكن رد جملة هذه الاختلافات الى ثلاث نظريات هي:

النظرية الطبيعية والنظرية الاجتماعية والنظرية الفسيولوجية.

النظرية الطبيعية:

يعتقد انصار هذه النظرية الى وجود علاقة مباشرة بين المناخ والظـاهرة الاجرامية فالتقلبات التي تصيب المناخ بفعل تعاقـب الفـصول والليـل والنهـار واختلاف درجات الحرارة والرطوبة والضغط الجوي تحدث تأثيرا مباشرا علـى السلوك الانساني عموما وعلى ظاهرة الاجرام بشكل خاص. والبشر فـي ذلـك يتأثرون حتما بكل ما يحدث في المحيط الطبيعي الذي يعيشون فيه وفيما يخـص العلاقة الطردية بين ارتفاع درجة الحرارة وجرائم العنف يـرى انـصار هـذه النظرية بأن ارتفاع درجة الحرارة يزيد في حيوية الانسان ونشاطه فيجعله اكثـر استعدادا للانفعال والاثارة واشد رغبة في الجنس الآخر. الامر الذي يؤدي الـى ارتفاع معدلات جرائم العنف وجرائم الاذى. ويقول جيري بأن الحر الشديد يغني الجسم عن قدر كبير من الطاقة الحرارية الناتجة عن الغذاء ويـؤدي ذلـك الـى احتفاظ الجسم في المناطق الحارة بفائض من الطاقة لا حاجة به اليه وهذا الفائض لابد وان يجد له مصرفا. وقد يساء استخدام هذا الفائض فيكون سببا في ارتكـاب

بعض جرائم العنف.ويعتقد العالم الالماني فولدس Foldes بأن الحرارة تضعف من قدرة الانسان على المقاومة وبصفة خاصة مقاومة الدوافع اللااخلاقية فيندفع الى ارتكاب الجرائم على الاخص منها الجرائم الاخلاقية.

ويرد انصار هذه النظرية ارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على الاموال في فصل الشتاء الى طول الفترة التي تسود فيها الظلمة ولما كانت جرائم الاعتداء على الاموال وخاصة منها السرقة يسهل ارتكابها تحت جنح الظلام لذا صارت العلاقة بين ارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على الاموال في فصل الشتاء واضحة. هذا وقد تعرضت هذه النظرية الى جملة من الانتقادات منها ان زيادة الحيوية لدى الانسان بسبب ارتفاع درجة الحرارة لا تعد دافعا لارتكاب جرائم العنف فقط لان هذا المنطق يقتضي ارتفاع كافة معدلات الجرائم التي تتطلب قدرا من النشاط والحيوية وخاصة منها الجرائم الجنسية وهذا يعني بالضرورة عدم ارتكاب هذا النوع من الجرائم من قبل الافراد الذين يفتقرون الى النشاط والحيوية لأي سبب او آخر. كما انه ليس بأمر حتمي ان يوجه الفرد طاقته الى ارتكاب الجرائم فمن الناس من يتقد حيوية ونشاطا وهو بعيد كل البعد عن ممارسة النشاط الاجرامي.

ومن جانب آخر فان القول بأن ارتفاع درجة الحرارة يحدث ضعفا في القوى الرادعة مما يؤدي الى ارتكاب جرائم العنف هو قول لا سند له في الواقع ذلك انه لو صح هذا الافتراض لارتفعت معدلات الاجرام بكافة انواعه لا جرائم العنف فقط.

أما عن العلاقة الطردية بين طول فترة الظلمة وارتفاع معدلات جرائم السرقة فان هذا القول وان صح بالنسبة لجرائم السرقة بالكسر فأنه لا يصدق بالنسبة لانواع اخرى من السرقات التي ترتكب في وضح النهار كالنشل والسرقة باستعمال العنف والسلاح. وأخيرا فإن هذه النظرية عجزت عن ايجاد تفسير منطقي لارتفاع معدلات جرائم الاموال الاخرى وبصفة خاصة جرائم الاحتيال والنصب التي غالبا ما يتم ارتكابها في النهار حيث يجتمع الجاني والمجني ليستعمل الاول اساليبه الاحتيالية ازاء الثاني.

النظرية الاجتماعية: يرى انصار هذه النظرية بأن العلاقة بين المناخ والظـــاهرة الاجرامية انما هي علاقة غير مباشرة فالمناخ بعناصره المختلفة يؤثر فـــي حيـــاة البشر تكوينا وطبائع وسلوكا وثقافة وتفسير ذلك ان درجة الحرارة غالبا ما تـــدفع الناس الى الخروج من منازلهم الى الاماكن العامة او سعيا للرزق فيـــزداد بـــذلك حراكهم واحتكاكهم فتتهيأ بذلك فرص الخلاف والتشاجر مما يؤدي فيما بينهم الى كثرة وقوع جرائم العنف والنهب.

كما ان ارتفاع درجة الحرارة في الصيف قد يدفع بعض الافراد الى اطفاء الظمأ بشرب الخمور ويتناول المسكرات مما يؤدي الى تزايد حالات السكر ومـــا يرتكب تحت تاثيرها من جرائم اخرى. وبانخفاض درجة الحرارة في فصل الشتاء تصير مطالب الحياة اكثر اتساعا وكلفة. وبيان ذلك ان الاحساس بالبرودة يجعـــل الناس في حاجة ماسة الى الملبس الثقيل والمسكن الملائم والطعام الكافي والدفء اللازم. وهذه وتلك احتياجات تتطلب وفرة في المال قد لاتكون متيـــسرة لجميـــع الافراد. هذا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان فصل الشتاء في بعض المنـــاطق قـــد يكون فصل ركود من الناحية الاقتصادية. وكل هذه عوامل قد تدفع بعض الافراد الى ارتكاب جرائم الاعتداء على الاموال لسدد مطالب الحياة المتزايدة. واذا كـــان انصار هذه النظرية قد افلحوا في تقديم تفـــسير منطقـــي مبنـــي علـــى التجربـــة والملاحظة لارتفاع معدلات بعض الجرائم في فصلي الصيف والشتاء فانهم مـــع ذلك اخفقوا في تفسير بعض مظاهر الاجرام الاخرى وخاصة منها جرائم الجنس. فقد دلت الاحصائيات الجنائية في معظم الدول ان هذا النوع من الاجرام يزداد في فصل الربيع ومطلع فصل الصيف. ومن ناحية اخرى لم يقدم انصار هذه النظرية أي تفسير لارتفاع معدلات بعض انواع السرقات في فصل الصيف كسرقة المنازل التي تحدث بكثرة اثناء تغيب اصحابها. وفي ضوء هذه الانتقادات تضحي النظرية الاجتماعية قاصرة عن تقديم تفسير متكامل لعلاقة المناخ بالظاهرة الاجرامية .

٣. النظرية الفسيولوجية النفسية :

ان العلاقة بين تقلب فصول السنة وظاهرة الاجرام كما يراها انصار هذه النظرية هي علاقة غير مباشرة تتمثل فيما تحدثه التقلبات الخارجية الناجمة عن تعاقب الفصول من تغيرات دورية على وظائف اعضاء جسم الانسان وطباعه. فقد لاحظ انصار هذه النظرية ان الانسان كالنبات والحيوان يمر بدورات طبيعية يتقد فيها نشاطاً حينا ويخبو حيناً آخر وهذا التفسير اكثر ما يصدق على الغريزة الجنسية لدى الانسان التي تبلغ ذروة نشاطها في فصل الربيع ومطلع فصل الصيف ثم تخبو تدريجيا فتعود الى حالتها الطبيعية في الفصول الاولى. وتوكيداً لهذا التفسير ذهب الباحث اشافنبرج Aschaffenberg الى القول بأن حالات الحمل تزداد عموما في فصل الربيع حتى تبلغ حالاته الحد الاقصى في شهر مايو. كما دلت الاحصاءات الجنائية على ان جرائم الاعتداء على العرض تبلغ ذروتها في فصل الربيع ومطلع الصيف. ثم تنخفض في اشهر الصيف ولا شك في ان هذه النتيجة لا يمكن ردها في ظروف طبيعية اخرى كالضوء والحرارة ولا الى ظروف اجتماعية كالانغلاق او الانطلاق وانما السبب فسيولوجي في المقام الاول. وهذه النظرية جاءت هي الاخرى قاصرة عن تقديم تفسير متكامل لحقيقة العلاقة بين المناخ وظاهرة الاجرام فقد اهتم انصارها بتعليل ارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على العرض دون اهتمام بالجرائم الاخرى بحجة ان النظريتين السابقتين لم تقدما تفسيراً لهذا النوع من الجرائم. واذا كان التفسير الذي قدمته هذه النظرية صحيحاً فيما يخص جرائم الاعتداء على العرض فانها ومع ذلك قد بالغت في بيان اهمية الدورات التي تنتاب الغريزة الجنسية من جهة ومن تشبيه الانسان بالحيوان والنبات من جهة اخرى. فاذا كان من الحق ان كلاً من الحيوان والنبات يجمد استعداده للتزاوج طول العام وينشط في فترة الاخصاب فحسب فان الغريزة الجنسية لدى الانسان تظل لها حيويتها طول العام. وكل ما في الامر انها تتقد في فصل الربيع فيزيد نشاطها هذا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ردود الفعل في السيطرة على الغريزة الجنسية.

ثالثاً: الاتجاه التكاملي في تفسير علاقة المناخ بظاهرة الاجرام:

يتبين لنا في العرض السابق ان كل نظرية من النظريات الثلاثة السالف ذكرها قد اهتمت بتفسير بعض انواع الجرائم دون بعضها الاخر. حيث انصب اهتمام النظرية الطبيعية على تفسير حقيقة العلاقة بين جرائم العنف ودرجة الحرارة.

بينما اهتم انصار النظرية الاجتماعية لتفسير جرائم الاعتداء على الاموال. واخيرا قدم انصار المدرسة الفسيلوجية النفسية تفسيرهم لارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على العرض. وحقيقة العلاقة بين المناخ والظاهرة الاجرامية انما تفسيرها الجمع بين النظريات الثلاثة علما بأن تأثير المناخ على ظاهرة الاجرام انما هو تأثير غير مباشر كأصل عام يحدث اثره في اطار جملة العوامل الاخرى الفردية منها والبيئية. كذلك فان بعض الظروف تؤثر على شخص معين في مرحلة من حياته ويفقد هذا التأثير في مرحلة اخرى فيعتبر عاملا بيئيا بالنسبة له في المرحلة الاولى دون الثانية. ويعني الطابع التكاملي للبيئة ان اياً من العوامل لا يحدث تأثيره في معزل عن بقية العوامل الاخرى. فالجريمة كما سلف بيان ذلك مرارا تقع كمحصلة لجملة من العوامل المختلفة. وترتيبا على ذلك فان اثر عامل ما من العوامل المختلفة يتوقف على مدى تفاعله مع العوامل الاخرى. فالسلوك الاجرامي كما اوضحنا سلفا لا يقع بفعل عامل واحد كما انه لا يمكن الجزم بأن عاملا معيناً لا بد له ان يؤثر بطريق معين على الشخص فقد يتضائل اثر هذا العامل او ينعدم كلية في ظل عامل اخر او عوامل اخرى. ولذا استقر الرأي على رفض فكرة السببية عند تفسير الظاهرة الاجرامية.

وتتميز العوامل البيئية من جانب اخر بالتنوع فمنها ما يحدث تأثيراً عاماً يمس كل افراد المجتمع او اغلبهم كالعوامل الطبيعية والاقتصادية والثقافية ومنها ما ينحصر تأثيره على شخص واحد او مجموعة من الاشخاص كالوضع الاقتصادي للفرد (الغنى والفقر) والوضع التعليمي (الجهل والتعليم). ومن العوامل

ما هو دائم ومستقر نسبياً كالنظام الاقتصادي والقيم والمثل والمبادئ السائدة في المجتمع (الدين) والعادات والتقاليد.

وتنقسم ظروف البيئة من حيث قدرة الانسان على احداثها او قبولها الى ظروف مفروضة كالوسط الاسري والعسكري خلال فترة اداء الخدمة الوطنية واخرى مختارة كجماعة الاصدقاء والعمل.

د. رياح مجيد الهيتي

نظرية المخالطة الفارقة.

((ادوين سوذرلاند))

يلخص سوذرلاند نظريته في هذه العبارة :

((يصبح الشخص جانحا بسبب توصله الى تعريفات او تحديدات ملائمة لمخالفة القانون)).

ويشير في موقع اخر من النظرية الى ان المحددات المباشرة للسلوك الاجرامي تعتبر كامنة في ((مركب الموقف والشخص)) وان الموقف الموضوعي يحمل اهمية بالنسبة للجريمة بقدر ما يتمكن من توفير فرصة للفعل الاجرامي، علما بان تحديد ملائمة الموقف، امر يتوقف على الشخص المتضمن فيه. وفوق ذلك، فان الاحداث المتضمنة في (مركب الموقف والشخص) اثناء وقوع الجريمة لا يمكن فصلها عن الخبرات السابقة في حياة المجرم ولا يحدث الفعل الاجرامي الا اذا وجد الموقف الملائم له كما يحدده الشخص ذاته. واذن فالموقف مرتبط بالشخص، لان موقفا معينا ربما يؤدي الى ارتكاب شخص معين لجريمة ما، ولكنه لا يؤدي باخر الى ذات العمل.

واما العملية التي تؤدي الى توريط الشخص في سلوك اجرامي فقد صاغها (سوذرلاند) في مجموعة قضايا او دعاوي اساسية هي:

١. يكتسب السلوك الاجرامي عند طريق التعلم، فهو ليس فطريا، ومعنى ذلك ان الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن ان يرتكب فعلا اجراميا.

٢. ويكتسب السلوك الاجرامي عن طريق التعلم المتصل باشخاص اخرين تربطهم بالشخص (عملية) اتصال مباشر، تتميز بانها لفضية في معظم جوانبها، في نفس الوقت الذي تنطوي فيه على ((الاتصال عن طريق الاشارة)).

٣. يحدث الجزء الاكبر من عملية تعلم السلوك الاجرامي داخل جماعات يرتبط اعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة. ومعنى ذلك ان هيئات الاتصال غير شخصية، كالصحافة والسينما، لاتلعب دورا هاما في خلق السلوك الاجرامي.

٤. تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامي شيئين محوريين، وهما:

أ. الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة.

ب.توجيه محدد للدوافع، والحوافز، والمبررات ، والاتجاهات.

٥. يكتسب التوجيه المحدد للدوافع والحوافز، من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة او غير ملائمة.

٦. يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله الى مجموعة تحديدات وتعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وهي تفوق التحديدات والتعريفات الاخرى التي تجعل مخالفة القانون مسالة غير ملائمة.

وهذا مبدأ (المخالطة الفارقة) الذي يشير الى الارتباطات الاجرامية وغير الاجرامية في نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرما، يكون ذلك راجعا الى مخالطاته واتصالاته بالنماذج الاجرامية، وعزلته عن النماذج غير الاجرامية.

٧. يمكن للمخالطات الفارقة ان تتفاوت من حيث :

التكرار – والأولوية – والكثافة، وهذا يعني ان الارتباطات بالسلوك الاجرامي وبالسلوك غير الاجرامي تتفاوت في هذه النواحي.

٨. تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامي عن طريق الاختلاط بنماذج اجرامية وغير اجرامية، جميع الميكانيزمات التي توجد في أي نوع اخر من التعلم. واذن فتعلم السلوك الاجرامي ليس قاصرا على عملية واحدة هي التقليد كما ترى بعض وجهات النظر الاخرى.

٩. اذا كان السلوك الاجرامي يمثل تعبيرا عن الحاجات وقيم عامـــة، فانـــه لا يمكن تفسيره من خلالها، لان السلوك غير الاجرامي هو ايضا تعبيرا عن نفس هذه الحاجات والقيم.

((الحصول على مكانة اجتماعية، ودوافع الحصول على المال))

نظرية الاستعداد السابق للاجرام ((التكوين الاجرامي)) او(الاستعداد الاجرامي)

فحوى هذه النظرية ان المجرمين يكون لديهم استعداد اجرامي او تكوين اجرامي يظل كامنا حتى توقظه مؤثرات بيئية اجتماعية تتفاعل معه فيترتب على ذلك حدوث خلل واضطراب نفسي يؤدي الى حد تثور فيه النزعات الغريزية وتضعف معه السيطرة النفسية عليها [وهذا الاستعداد الاجرامي لا يوجد لدى جميع الناس].

والدليل على ذلك ان العوامل الاجتماعية التي تدفعهم الى السلوك الاجرامي لا تحدث نفس الاثر بالنسبة للافراد الاخرين. ويضرب دي توليو مثال ذلك حيث يشبه السلوك الاجرامي بالمرض. كما ان المرض تتوقف اصابة الجسم به على ضعف قدرة الجسم على مقاومة جراثيمه أي اسبابه الخارجية فكذلك الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قدرة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة لخلل نفسي وعضوي يتمثل فيه الاستعداد الاجرامي.

يرى دي توليو ان الجريمة بصفة عامة ثمرة تفاعل بين العوامل البيولوجية كعوامل داخلية وبين العوامل الاجتماعية كعوامل خارجية وبالنظر الى ان العوامل الاجتماعية الخارجية او بصفة عامة متطلبات الحياة الاجتماعية يتعرض لها الكافة ولا تثير مع ذلك النزعة الى الاجرام والاندفاع نحو الجريمة الا بالنسبة للبعض دون الاخر.

فان السؤال الذي نستطيع بالاجابة عليه تفسير الظاهرة الاجرامية يكون [لماذا يستجيب لنداء الجريمة بعض الناس دون بعضهم الاخر على الرغم من وحدة او بالأدق تماثل العوامل الاجتماعية الخارجية؟].

اجاب دي توليو على هذا السؤال بنظريته في (الاستعداد السابق للاجرام). في راي دي توليو من يرتكب الجريمة انما يرتكبها بسبب التكوين الخاص لشخصيته الفردية هذه الشخصية التي تتسم بصفات عضوية ونفسية خاصة قد تكون وراثية اومكتسبة تميز صاحبها وتفرقه عن أي رجل عادي وتدفع به الى

تغليب (الانا) على (اللا أنا) فتتيح سيطرة للذات الغريزية الطبيعية على موانع التحكم اللاإرادي في متطلبات الذات فيصبح الشخص على استعداد او بالادق اكثر استعداد لارتكاب الجرائم اذا توافرت مؤثرات خارجية بسيطة. وهذا معناه ان العوامل او المؤثرات الخارجية ليست سوى مثيرات كاشفة عن النزعة الاجرامية او التكوين الاجرامي بدليل ان هذه المؤثرات نفسها لا تحدث نفس الاثر لدى الاشخاص العاديين.

لا يقدم المجرم اذن على ارتكاب جريمة عند دي توليو الا اذا كان لديه (استعدادا سابقا للاجرام). هذا الاستعداد كما قد يكون دائما متمثلا في استعداد فطري ودائم يتيح لقوة الدفع الى الجريمة السيطرة الدائمة على قوة منعها وهو الاستعداد المتوافر عند طائفة المجرمين الخطرين ومعتادي الاجرام ومحترفيه قد يكون هذا الاستعداد عرضيا يتمثل في استعداد مكتسب مؤقت او دوري يتيح لقوة الدفع الى الجريمة سيطرة عرضية ومؤقتة على قوة منعها على نحو يطيح بالتوازن الذي كان قائما لدى حامله بين قوة منع الجريمة وقوة الدفع اليها وهو الاستعداد المتوافر لدى طائفة المجرمين بالصدفة او بالعاطفة والاستعداد الاجرامي بنوعية يدفع بالشخص الى ارتكاب الجريمة لمجرد تعرضه لمؤثرات خارجية بسيطة لا تكفي لدفع الرجل العادي الى الاجرام.

انواع الاستعداد: -

يقسم دي توليو الاستعداد السابق للاجرام الى نوعين: -

١. استعداد اصيل اوتكويني : يرجع الى عوامل سببيه سابقة تنبثق عن التكوين النفسي والعضوي والعصبي يجعل لدى صاحبه ميلا فطريا الى الاجرام.
٢. استعداد عرضي: يرجع الى عوامل مهيئة بيولوجية اوداخلية واخرى بيئية اوخارجية تهيء لقوى دفع (للانا) سيطرة عرضية مؤقتة على قوى المنع (اللاأنا) على نحو يجعل لدى صاحبه ميلا او استعدادا عرضيا للاجرام.

ولان الاستعداد السابق للاجرام او التكوين الاجرامي يعد مرادفا للشخصية الاجرامية فان الوقوف يتطلب دراسة هذه الشخصية من حيث اعضاء الجسم الخارجية ووظائف الاعضاء الداخلية ومن الناحية النفسية سواء.

وقد لاحظ دي توليو في هذا الصدد ان المجرم بالتكوين مصاب بعيوب لا يخلو منها الشخص العادي لا انها توجد لدى المجرم بحده اكثر. كما ان نسبة انتشارها بين المجرمين اكبر من نسبة انتشارها بين غير المجرمين على نحو لا يجعل منها سببا مباشرا لهذا التكوين او الاستعداد للاجرام وان كان لها بعض الاثر في احداث هذا التكوين. اما من الناحية النفسية فقد لوحظ على المجرمين ذوي الاستعداد السابق للاجرام اصابتهم بخلل في الجانب العاطفي راجع الى خلل كمي او شذوذ كيفي في غريزة او اكثر من الغرائز الاساسية والى الضعف في التعلق بالمثل الخلقية العليا وقلة المقاومة النفسية للمؤثرات الخارجية التي تسيطر عليها عادة في الرجل العادي.

قسم دي توليو المجرمين ذوو الاستعداد الاصيل الى فئات اربعة على اساس وجه الشذوذ في التكوين الاجرامي وهي:

١. فئة المجرم الناقص في نموه العقلي.
٢. فئة المجرم ذي الاتجاه العصبي السيكوباتي.
٣. فئة المجرم ذي الاتجاه السيكوباتي.
٤. فئة المجرم ذي الاتجاه المختلط.

اما المجرمين ذو الاتجاه العرضي للاجرام فقد قسمهم الى ثلاث فئات: -

١. فئة المجرم العرضي المحض.
٢. فئة المجرم العرضي العاطفي.
٣. فئة المجرم العرضي الشائع.

التفسير الاجتماعي للظاهرة الاجرامية

- نظرية العوامل الاقتصادية (Theory of Economic Factors)

- نظرية بونجير Bonger:

ذهب الباحثين واكثرهم من علماء الاجتماع على اهمية العوامل الاقتصادية في اسباب الاجرام. وقد زاد الميل نحو هذه النظرية في نهاية القرن التاسع عشر وذلك عندما ظهر مذهب اقتصادي جديد هو (المذهب الاشتراكي). ثم لوحظ في الوقت نفسه ظاهرة ازدياد في الجرائم.

وفي نظر هذا المذهب تكون العوامل الاقتصادية في المجتمع اساسية جدا وان لها تأثير في حياة المجتمع والافراد من كافة النواحي المختلفة.

وقد وضع اساس هذه النظرية كارل ماركس Karl Marx وذهب الى ان (نظام الانتاج الاقتصادي لموارد الحياة يحكم اجراءات الحياة جميعا من الناحية الاجتماعية والسياسية والادبية).

حيث يرى كارل ماركس ان نظام الانتاج الاقتصادي لموارد الحياة ومنها النشاط الانساني المكون للسلوك الاجرامي مؤكداً بهذا الصدد ان الظاهرة الاجرامية تتحقق نتيجة الخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي وحدد سمات وشروط لهذا النظام تنطبق في مجملها على (النظام الاقتصادي الرأسمالي).

لذا لابد من اصلاح هذا النظام فيما اذا اريد صلاح المجتمع بأكمله وينتهي كارل ماركس الى القول (ان كافة الظواهر السلبية التي تظهر في المجتمع ومنها ظاهرة الجريمة ترجع اساساً الى النظام الاقتصادي السائد).

هذا الاستعراض عن نظرية العوامل الاقتصادية وخاصة التركيز على رائدها كارل ماركس واستعراض آرائه هو المفتاح للدخول الى اراء بونجير احد المنظمين الى هذه النظرية. وكان متأثرا بآراء كارل ماركس اذ كان ماركس له دور متميز في تحديد الاتجاه الفكري لبونجير في دراسته للجريمة.

بونجير Bonger (عالم هولندي)

يرى بونجير ان (الجريمة عبارة عن فعل غير اجتماعي Antisocial Act) قبل ان تكون باعثاً بايولوجيا (ذلك لاننا اذا نظرنا الى الافعال الاجرامية من وجهة نظر البايولوجية) فلا يسعنا الى ان نقرر ان هذه الافعال بهذا الاعتبار تعتبر طبيعية (فالاجراءات العقلية والنفسية) التي تحدث لدى (رجل الشرطة مثلا عندما يقتل مجرما يحاول الفرار من القبض عليه هي نفس الاجراءات العقلية والنفسية التي تحدث لدى المجرم حينما يقتل رجل الشرطة الذي يريد القبض عليه لغرض الفرار منه. فالفعلان من الناحية البايولوجية الصرفة ذات طبيعة واحدة وانما الفرق في اعتبار عمل المجرم غير مشروع وانه طبيعي هو (الاعتبارات الاجتماعية) والقانونية التي تفرق بين الفعلين فتعتبر عمل رجل الشرطة عملاً مشروعاً وطبيعياً بينما يكون عمل المجرم الذي يقتل رجل الشرطة للفرار منه عملاً غير مشروع وبالتالي غير طبيعي فالفرق هو بالمقاييس القانونية والاجتماعية فقط.

وقد حصر بونجير العوامل الرئيسية في الاجرام في عامل رئيسي واحد وهو (الضغط الاقتصادي للنظام الرأسمالي). فالانسان في النظام الاقتصادي الرأسمالي اصبح انانيا محبا لذاته اكثر استعدادا لارتكاب الاجرام فالنظام الاقتصادي الحر له تأثيره الضار على الاخلاق خاصة على حياة سلوك الطبقات العامة.

ومن نتائج دراسات بونجير التي اعتمدت على احصائيات عديدة اثباتاً لدراساته وبحوثه هو(ان تشغيل الصغار نتيجة للنظام الرأسمالي يعتبر مسؤولا الى حد كبير عن زيادة جرائم الاحداث في البلاد الصناعية وان عامل تشغيل الصغار مهم جدا ولو لم يكن مهما بنسبة اهمية عامل عدم الاعتناء في الصغار واهمالهم عند الطبقة العامة ثم اضاف ان الساعات الطويلة من العمل لها تأثير ضار على سلوك الانسان كما ان البيوت الرديئة التي لا تتوفر فيها الشروط الصحية لها نفس التأثير السئ على سلوك الفرد واخلاقه. وقد اظهر ان المجرمين غالباً ما يأتون من

بيوت ومحلات رديئة. فالبطالة وفقدان الضمان الاقتصادي يعتبران من اهم العوامل في خلق الجريمة كذلك الجهل ونقص الثقافة لها نفس الاثر وقد اكد على ان المجرمين اغلبهم يأتون من الطبقات الفقيرة وكذلك من الاميين غير المتعلمين. كما انهم غالباً ما يكونون من الطبقات المعدمة التي لا تملك شيئاً من عوامل الانتاج.

ويرى بونجير ان الفروق الفردية لها اهمية عظمى لمن يريد دراسة شخص بذاته ولكن دراسة الفروق الفردية لا مجال لها في دراسة كتلة الاجرام فالشخص الذي يكون ضعيفاً في غرائزه الاجتماعية يكون أكثر خطرا في تعرضه للاجرام ولكن الحقيقة هو انه لا يكون كذلك لمجرد ما يعانيه من ضعف في الغرائز الاجتماعية بل ذلك يتوقف على البيئة والظروف التي تحيط به.

ومع ذلك فإن بونجير يسلم بوجود جرائم باثولوجية غير انه يعتبرها قليلة وكذلك يسلم ايضا ان بعض العوامل الباثولوجية الفردية تفعل مفعولها في تكوين الجريمة ولكن هذه العوامل لاجل ان يكون لها اثر في خلق الجريمة يجب ان تفعل مفعولها ضمن عوامل البيئة الاخرى. ومن جهة اخرى يرى ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية تلك الموجودة بين الطبقات الفقيرة تعتبر مسئولة عن الخصائص الباثولوجية كمسؤولية الخصائص الموروثة (سواء بسواء).

وعلى أية حال فان بونجير ركز على ان اهم عامل يساهم في تحقيق الظاهرة الاجرامية هو الضغط الاقتصادي للنظام الرأسمالي وما يسببه من آثار سيئة على سلوك الانسان ومشاعره وعلى الاخص الشعور بالانانية والحقد وما يدفع بعض الاشخاص الى اقتراف الجريمة. وقد ركز على الفقر اذ اعتبره ممثلا لهذه الظروف الاقتصادية حيث اكد ان الفقر الذي يصيب الفرد يكون سببا في دفعه للجريمة.

وقد علل بونجير العلاقة الوثيقة بين السلوك الاجرامي والنظام الرأسمالي في ان الشخص يكتسب منذ نشأته غرائز اجتماعية فاذا لاقت تلك الغرائز على مدى مراحل حياته ظروفا اجتماعية صالحة ترسخت لديه هذه الغرائز الاجتماعية

الجيدة. ورسوخها يعني استبعاد الغرائز الفردية الذاتية المتسمة بالانانية. وعلى العكس من ذلك اذا واجهت تلك الغرائز ظروف اجتماعية سيئة ترسخت لديه مشاعر الحقد والانانية.

ومن امثلة النظام الرأسمالي أو اسس النظام الرأسمالي والتي تدفع للجريمة مثلا.. تحقيق الربح الفردي هذا يرسخ النزعات الانانية. مثلا يحرص التاجر على بيع سلعته بأغلى ثمن حتى وان حصل عليها بابخس ثمن، من اجل تحقيق اكبر قدر من الارباح وبأقل جهد ممكن. وقد يلجأ لتحقيق مصلحته الشخصية المحصة باتباع وسائل غير مشروعة كالغش والاحتيال والتزوير.

ومثال آخر كذلك الفروق الطبقية الكبيرة التي تبرز بوضوح في ظل هذا النظام وهذه الفروق سواء من حيث المسكن او الملبس او الغذاء او التعليم او غير ذلك من المتطلبات الاساسية التي تقتضيها طبيعة الحياة المعاصرة. هذه الفروق الكبيرة بين الطبقات من حيث المسكن والملبس الخ. قد تدفع بعض افراد الطبقة العاملة للتعبير عن هذه الغرائز الفردية بانتهاج طريق الشر والجريمة.

نظرية هوتون "Ernst A. Hooton"

انتروبولوجي قام بدراسة الجريمة بعملية احصائية موسعة منذ سنة -1930 1939. وكان يهدف في دراسته الى التقييم الذي انتهى اليه كورنك في نظريته، حيث قام بدراساته على مجموعات كبيرة من المجرمين وغير المجرمين. (في ثمان ولايات امركية) وقد راعى في انتقائهم واختيارهم تماثلهم قدر المستطاع من حيث النوع والظروف الخاصة المحيطة بهم، فكانت العينة مكونة من ثلاثة عشر الفا وثمانمائة وثلاثة وسبعين (١٣٨٧٣) شخصا من المسجونين ونزلاء الاصلاحيات بعضهم من البيض والبعض الاخر من السود، وشملت المجموعة الضابطة عينة تضم ثلاثة الاف ومائتين وثلاثين شخصا (٣٢٣٠) انتقاهم من بين طلبة الجامعات والمعاهد ورجال الشرطة ورجال الاطفاء والمرضى والراقدين في المستشفيات وقد كان بعضهم من البيض والبعض الاخر من السود ايضا.

وبعد اتمامه الدراسة وبحوثه هذه اثمرت جهوده بالتوصل الى مجموعة نتائج اهمها:

ان المجرمين يختلفون عن غيرهم اختلافا واضحا في مقاسات اجزائهم الجسمانية وتبدوا لديهم مظاهر الشذوذ البدني التي تكون الى درجة كبيرة مشابهة لعلامات الرجعة او الارتداد التي نادى بها لومبروزو، وانهم يختلفون ايضا في الملامح الخارجية ويبدو ذلك خصوصا في لون العين وشكل الانف والاذن و الشفاه والجبهة، اضافة الى اتصاف المجرمين بانحطاط جسماني حدده (١٠٧) بمائة وسبع صفات ترجع اساسا الى العوامل الوراثية وان لهذا الانحطاط و الشذوذ البدني اهميته البالغة في تبرير السلوك الاجرامي لانه يدل على الانحطاط العقلي كما اعطى هوتون في دراسته وابحاثه اهمية خاصة للمقارنة بين طوائف

المجرمين التي قام بتحديدها بالنظر لنوع الجرائم التي حكمو من اجلها، وانتهى الى القول بان كل طائفة تتميز بنوع من الشذوذ البدني تمثل الميل الى ارتكاب نوع معين من الجرائم تختلف عن الجرائم التي يرتكبها مجرم اخر لا يتحقق لديه نفس الشذوذ، فالقاتل تختلف اوصافه وسماته عن السارق وهو بدوره يختلف عن مرتكب الجرائم المخلة بالشرف، وضرب امثلة لهذه الصور قائلا: ان طوال القامة ضعاف الجسم يميلون الى اقتراف جرائم النهب وجرائم القتل، وان طوال القامة ذو الاجسام الضخمة يميلون الى اقتراف جرائم الغش والخداع وان ذوي الاجسام الضخمة قصار القامة يميلون الى اقتراف الجرائم المخلة بالشرف.

نظرية الوصمة The Theory of stigmatization

تشير الوصمة "Stigma" الى العملية التي تنسب الاخطاء والاثام الدالة على الانحطاط الخلقي الى اشخاص في المجتمع فتصمهم بصفات بغيضة او سمات تجلب لهم العار او تثير حولهم الشائعات ولذلك تشير هذه العملية الى اكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو الذي اساء التصرف او كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الاعضاء ويتمثل الاسهام المباشر الذي تمَّ في نظرية الوصمة فيما اثاره كوفمان "E.Goffman" في كتابه عن الوصمة "Stigma" حيث يشير الى الانحراف باعتباره طريقة في تحديد موقف معين او اسلوبا للحكم على موقف محدد. وقد لوحظ وجود هذا التوجيه الفكري عند ((جورج هربوت ميد)) الذي حدد معالم نظرية الوصمة الجنائية وذلك من خلال التركيز على حجم العقوبات المفروضة على مخالفي القانون ونوعها فذهب الى ان العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة والمقاضاة مسألة تتعارض مع اعادة تكييف المنحرف كما ان الاجراءات العدوانية التي تتخذ نحو مخالفي القانون تؤدي الى تدمير عملية الاتصال بينهم وبين المجتمع مما يخلق روح العداوة عند المنحرف وينطوي توجيه (ميد) هذا على اعتراف جزئي (بالانحراف الثانوي) يظهر في تاكيده المستمر على ان نظام العقوبات الطاغية والصارمة هو نظام فاشل تماما وان فشله هذا لا يقتصر على عجزه عن ردع الانحراف فقط وانما يمتد الى مظهر اخر وهو انه يعمل باستمرار على الاحتفاظ (بطبقة اجرامية) وذلك لان المبالغة في تطبيق الجزاءات وعدم الاتساق في تنفيذها يثير الحقد و العداوة عند المجرم. كما تؤكد هذه الفكرة على ان الاتجاه العدائي من جانب المجتمع يؤدي الى مزيد من الجرائم وان عدم الاتساق في فرض العقوبات هو اهم ما يعرض الشباب (المسالك اجرامية) او (لاحتراف الجرائم) وخاصة من خلال احساسهم المتصاعد بالظلم. اذ انه مهما كانت فداحه الذنب الذي يرتكبه شخص ما فربما تكون هناك درجات من الاجرام لم يصل اليها بعد ولكن اذا شعر شعورا حقيقيا وعميقا بان المجتمع يتصرف نحوه بطريقة طاغية وعنيفة فان النتيجة الطبيعية لهذا الاحساس

هي اغترابه عن المجتمع والنظر الى زملائه من المجرمين باعتبارهم الاشـــخاص الذين يعاملونه باحترام ورفق. ولذلك فقد يترك السجين السجن وهو عدو للمجتمع يتميز بانه اكثر ميلا من ذي قبل الى مواصلة الانحراف الاجرامـــي. واذن فـــان عملية التجريح تبرز عامل الاحساس بالظلم وتدعمه ويظهر ذلك واضـــحا عنـــد الغالبية العظمى من المعوقين فيزيقياً والمثليين جنسياً ومدمني المخدرات والخمور والمرضى عقلياً والجانحين والمجرمين الـــذين يعبـــرون دائمـــا عـــن المـــشاعر والاحساسات العميقة بالاستياء والظلم والمرارة.

وتعتبر نظرية الوصمة المشكلات الاجتماعية كخروج او مخالفـــة لنظـــام التوقعات الاجتماعية Social Expectations وتركز هذه النظرية عموما علـــى العمليات التي بموجبها يصنف او يوصم الافراد ويعاملون على انهم منحرفين. ولم تؤكد نظرية الوصمة على التناقضات في البنـــاء الاجتمـــاعي ولا علـــى تـــأثير المشاركة والاختلاط بالمنحرفين او بالاسوياء بل تركز على الكيفية التي يكوّن بها المنحرف ((هويته الانحرافية Deviant Identity)) والتي في ضوئها يتعـــرض لمعاملات سيئة وربما يطور شعورا سالبا نحو ذاته. وتستند هذه النظرية على عدة افتراضات وهي:

١. ان رد فعل الآخرين تجاه سلوك الفرد هو الذي يجعله مهتماً بهذا الـــسلوك سواء كان منحرفاً او غير منحرف فالسلوك لا يعرف او ينظر اليه علـــى انه سلوك منحرف في ضوء تعريف عالمي مطلق ولكن في ضوء ردة فعل الآخرين تجاهه ((social Reaction)).
٢. لا يوجد سلوك منحرف بالفطرة او بالوراثة. وان نوع السلوك المنحـــرف يختلف من مجتمع الى آخر.
٣. ان التمييز الدقيق بين السلوك المنحرف وغير المنحرف ليس سهلا خاصة اذا عرفنا ان اعتبار الانحراف يتغير بتغير الزمان والمكان. ومن انـــصار هذه النظرية ((جارفينكـــل Garfinkel)) و ((ليمـــرت)) و ((بيكـــر)) و

((ايركسون)) و ((كوفمان)) و ((هربرت ميد)) و ((وينبرج)) و ((دولاماتيه)) و ((روبنجتون)) و ((ماتزا)).

ويعتقد ((هوارد بيكر H.S. Becker)) على وجه الخصوص ان الانحراف قد يكون نتيجة للتفاعل الاجتماعي وليس دليلا على الهوية المنحرفة فعندما يسلك الفرد للمرة الاولى سلوكاً يعرفه الاخرون على ان منحرف يكون قد وصم بأنه منحرف وان انحرافه يمثل انحرافاً اولياً Primary deviance والتي تعني ان الفرد لازال يعتبر نفسه وسلوكه موائماً ومتفقاً مع سلوك الآخرين في المجتمع.

وعندما يوصم هذا الشخص بأنه منحرف من قبل الاخرين سواء بصورة رسمية او غير رسمية فان احتمالات استمرارية الفرد في التصرف تصرفات تعد منحرفة تزداد وذلك لان الافراد المحيطين به قد كونوا قناعات عنه كمنحرف سواء آتى بسلوك منحرف بعد ذلك او لم يأتِ بسلوك منحرف وهنا يدخل الفرد الى مرحلة الانحراف الثانوي Secondary Deviance فقد وصل الفرد في هذه المرحلة الى مرحلة الاعتقاد بأنه كذلك ويصبح مفهوم الانحراف يرتبط بفهمه لذاته كمنحرف.

ان العنصر الاساسي في هذه النظرية ليس بسلوك الفرد بل ردة فعل المجتمع أي بحقيقة ان الفرد يوصم على انه منحرف. وقد حاول انصار هذه النظرية تطبيقها في تحليل العديد من المشاكل الاجتماعية كالجريمة وانحراف الاحداث وادمان الخمور والمخدرات. هذا ويمثل مفهوم ((الوصمة Stigma)) مفهوماً محورياً في هذه النظرية الى درجة ان كل منحرف اعتبر موصوماً.

وهناك ثلاثة نماذج مختلفة للوصمة وهي:

أولاً: خصائص البدن الممقوتة او مختلف العيوب الفيزيقية.

ثانياً: عيوب الشخصية الفردية كضعف الارادة وتقلب العواطف او شذوذها، وعدم نضج الانفعال وصرامة المعتقدات والاناءة والاضطراب العقلي والادمان والتعاطي والمثلية الجنسية والبطالة ومحاولات الانتحار.

ثالثاً: الوصمة القبلية للعنصر والامة والدين.

وتتميز هذه النماذج الثلاث بأن الافراد الذين تنطبق عليهم يشتركون في خصائص سوسيولوجية واحدة فهناك فرد يشارك في عملية اتصال اجتماعي ويتميز بصفة تفرض ذاتها على الانتباه وتجعل الذين يقابلهم يتحولون عنه طالما لديه ((وصمة)) او يظهر عليه اختلاف غير مرغوب فيه عما يتوقعه الاخرون او الاسوياء الذين يعتقدون من الناحية النظرية على الاقل. ان الشخص الذي يتسم ((بوصمة)) ليس بشرا كاملاً. ويقومون بعملية تصنيف لنوعيات معينة او انهم يمارسون التمييز الذي يقللون بواسطته وعلى نحو فعال من فرص الفرد الموصوم في الحياة فيؤسسون بذلك نظرية في الوصمة او ايدولوجية لتفسير نقص هذا الفرد او ضآلته تضع في اعتبارها الخطر الذي يشكله. كما يميلون في الوقت ذاته الى اضافة عدد كبير من العيوب او النقائص اعتمادا على وجود الخاصية الاساسية او الاصلية. وفضلا عن ذلك فربما ينظر هؤلاء الاسوياء الى الاستجابة الدفاعية للموصوم تجاه موقفه باعتبارها استجابة مباشرة لنقصه او عيبه. أي انهم يعتبرون كلا من (النقص) و (الاستجابة) كجزاء او عقوبة ازاء شئ فعله هذا الفرد او والديه او قبيلته وبالتالي يكون هذان العاملان بمثابة مبررين لمعاملة الاسوياء للمنحرفين.

ولكن اذا كان ذلك هو حال استجابة الاسوياء تجاه الموصومين فكيف يستجيب الموصوم تجاه موقفه هو؟

هناك ثلاث استجابات ممكنة هي:

١. ان يتجه الموصوم في بعض الحالات الى اجراء محاولة مباشرة لتصحيح ما اعتبره اساسا موضوعيا لفشله كأن يلجأ الى العمليات الجراحية المختلفة وضروب العلاج و الاصلاح المتعددة.
٢. ربما يحاول الشخص الموصوم تصحيح حالته هذه على نحو غير مباشر عن طريق تكريس جهود مركزة في المجالات التي فشل فيها كما هو الحال بالنسبة للشخص الكسيح الذي يتعلم السباحة او القيادة او لعبة التنس او الشخص الاعمى الذي يصبح خبيرا في تسلق الجبال.

٣. وقد يصطدم الشخص (الممقوت)، بما يسمى الواقع فيحاول استخدام تفسير غير عادي لطابع هويته الاجتماعية.

ومع ان الاستجابات السابقة من جانب السوي والموصوم يمكن ان تحدث في فترات متقطعة ومنفصلة الا ان هذه النظرية تشير الى ضرورة التأكيد على الاحتكاكات المختلطة وعلى اللحظات التي يكون الموصوم والسوي فيها في نفس (الموقف الاجتماعي) بل يكون كل منهما حاضراً في الوجود الفيزيقي المباشر للآخر.

د. رياح مجيد الهيتي

المدرسة العضوية:

١. نظرية الضعف العقلي: من ابرز روادها "د. جودارد Goddard" .

لا شك ان المرض بوجه عام يمكن ان يكون له تأثير على شخصية الانسان وبالتالي على سلوكه في الحياة. وعلى هذا الاساس فان المرض يمكن ان يكون عاملا مهيئا على ارتكاب الجريمة، اما بسبب ما يحدثه لدى المصاب من اضطرابات عقلية او نفسية او وظيفية واما بسبب حرمانه لحامله من ممارسة نشاطه الاجتماعي والوظيفي على نحو يخلق لديه دوافع اجرامية، هذا عن المرض بوجه عام.

اما بالنسبة للامراض العقلية فلا شك ان بعض المجرمين ليسوا في حقيقة الامر طبيعيين او اسوياء من الناحية العقلية بل ان بعضهم يعد حقيقة مريضا من الناحية العقلية. لكن هذا لا يعني ان يذهب احد الى الاعتقاد بان كل مجرم مريض في عقله، لان هذا الاعتقاد سوف يؤدي بشكل مضحك الى ان يستعير الاطباء مهمة القضاة وان يضطلع القضاة بدور الاطباء.

ويجب ان نستبعد من هذا النطاق الاشخاص الطبيعيين حتى ولو كانوا على درجة من المزاج الانفعالي والعصبي.

الامراض العقلية* تنقسم الى قسمين:

الاول: يشمل الامراض العقلية العضوية مثل التخلف العقلي والجنون.

والثاني: يشمل الامراض العقلية الوظيفية مثل (الذهان، الهوس، العصاب، السيكوباتية ... الخ).

---

* التخلف العقلي (ناتج من التشوه الوراثي مثل تعاطي الام اثناء الحمل بعض الادوية).
التخلف العقلي مثل [البلاهة- الغباوة – ضعف العقل].

* الجنون (ناتج عن صدمة عنيفة او مرض يصيب الجهاز العصبي المركزي) وقد ينتج عن مرض يصيب المخ في الشيخوخة . وهنا يفقد المجنون قدرته على التمييز بين المباح والمحضور مما قد يؤدي الى ارتكاب جريمة دون اكتراث. كقتل من ينام بجواره لمجرد انه يحدث صوتا اثناء النوم.

اما جنون الشيخوخة. فيبدوا انه مرتبط بالتقدم في العمر بما يترتب عليه من تحلل ووهن في قوى الشيخ وقدرته على النشاط الامر الذي قد يصاحبه احيانا تدهور في القوى العقلية قد يصل الى حد المرض العقلي. اذ تضعف ذاكرة الشيخ وتتدهور قدرته على الفهم والتركيز ويصبح من الصعب عليه تقدير الامور تقديرا صحيحا، فتسيطر عليه تدريجيا المعتقدات والافكار الفاسدة وتتاجج عنده الاتجاهات العريزية الايجابية لا سيما غريزتي التملك والجنس الامر الذي قد يهيء له فرصة ارتكاب جرائم المال والجرائم المضادة للاداب.

الامراض العقلية الوظيفية.

(هذه الامراض انواع وسناخذ بعضا منها على قدر ما تتيح به الدراسة والوقت وناخذ الاكثر شيوعا منها).

من هذه الامراض مثلا (الذهان- الهوس – الاكتئاب او الميلاغوليا – الشيزوفرينيا او انفصام الشخصية – الهستريا – السيكوبائية – البارانويا – الصرع – داء العظمة).

انفصام الشخصية "Schizofrenia" الشيزوفرينيا

من اخطر الامراض العقلية نظرا لآثاره على شخصية المريض. وكثرة انتشاره ولاسيما في سن الشباب واهم ما يميز هذا المرض – ان المريض ينعزل عن المجتمع ويعيش في عالم من الخيال، ويصحب ذلك بلادة في الشعور واختلال في التفكير وبرود في الانفعال، وقد يصاحب ذلك العارض الهاتفي أي الهلوسة Hallucinations وهي سماع المريض اصواتا غير موجودة في الواقع او رؤية اشياء غير ماثلة في الحقيقة امامه. وهذه الاعراض المرضية قد تدفع المريض الى ارتكاب افعال اجرامية .

البارانويا: هي احد الامراض التي تصيب الانسان في اواسط عمره. واهم ما يميزه، ان المريض به وان كان لا يبتعد عن الواقع كما هو في الانفصام، الا انه يعاني من معتقدات ومشاعر لا اساس لها، تسيطر على تفكيره بحيث يستحيل عليه الفكاك منها واهم صور هذه المعتقدات، اعتقاده بانه مضطهد من احد الناس او بعضهم، واعتقاده بانه احد العظماء او الشخصيات التاريخية الهامة. ويتكيف سلوكه في ضوء هذه المعتقدات الخاطئة وقد يقوده ذلك الى ارتكاب الجريمة تخلصا ممن خيل اليه انه يضطهده او انتقاما لها له العظمة التي يحيط بها نفسه. كذلك قد يولد له المرض شعورا شديدا بالغيرة نحو من يحب، مما يؤدي به احيانا الى قتله.

الهستريا: هذا المرض نوع من رد الفعل الذي يصدر من المريض ازاء ظروف معينة وقد يتخذ رد الفعل هذا صورة هدوء وركود شديد يبدو معهما المريض وكأنه لا يحس بالمحيط الخارجي من حوله، فهو لا يلتفت الى احد ولا يرد على من يناديه وقد يكون رد الفعل في صورة نوبة تشنجية أو صورة بكاء وصراخ أو اغراق في الضحك. ومن اهم انواع هذا المرض، الهستريا التسلطية، حيث تتسلط على المريض فكرة معينة، تدعوه الى اتيان فعل معين دون ما سبب معقول.

وتظل الفكرة تلاحقه وتؤرقه، وهو يحاول جاهداً التخلص من تأثيرها القاسي عليه، وربما أفضى بها الى أخ أو صديق، الا أنه مع ذلك لا يملك منها فراراً حتى يرتكب الجريمة فيهدأ بالاً.

من أمثلة هذه الافكار التسلطية، فكرة السرقة، فهي تتسلط على المريض حتى يقدم على سرقة أي شئ، ولو لم تكن به حاجة اليه.

وتسمى هذه الحالة "بجنون السرقة Kleptomanie" ومنها أيضاً فكرة الاحراق حيث يجد المريض نفسه مدفوعاً بقوة لا يملك قهرها الا اشعال النار وهذا ما يسمى "بجنون الحريق Pyromanie".

الخلل السيكوباتي:

مرض يحدث لدى المريض به خللا او اضطرابا في وعيه وحساسيته من جهة واضطرابا عصبيا من جهة اخرى وخللا جنسيا من ناحية ثالثة ويتمثل اضطراب الوعي والحساسية في امرين فقده للشعور بالعاطفة الامر الذي يجعل منه انساسا فاسدا او منحرفا تنعدم لديه أية فكرة عن العدالة والحب والشفقة (ولذلك فان الجزاء المالي يكون اردع جزاء لحالته). اما الامر الثاني فهو ما يتميز به من انفعال وعصبية تجعل منه نمودجا مخففا للمريض بالعصاب فهو غامض متردد، غيور، ضعيف، غالبا يدمن على الكحول وغالبا ما يهرب بعد ارتكاب جريمته (كالهرب بعد حادث سيارة يقع منه). اما اضطرابه العصبي والانفعالي فيتمثل في فقده للارادة فهو فاقد لارادة عمل الخير والبعد عن الشر اومقاومته، [لايثنيه عن جريمته تمثل العقاب]. غير مبال بالاخلاقيات فيرتكب جرائم التسول والتشرد والبغاء. قلق ميال الى التغيير وهذا ما يفسر انتشار البطالة بين طائفته وهو يعاني اخيرا من اضطراب جنسي فهو منحرف بوجه عام في اشباع غرائزه.

٢. نظرية الغدد الصم "Endocrinology"

ان مما قدمه الطب الحديث الى علم الاجرام الحديث، هو تاثير الغدد الصم في نمو الجسم والصحة العقلية وتاثير كل ذلك في السلوك.

وقد وصف هذا العلم من قبل د. لويس بيرمن "Louis Burman" على انه (كيمياء الحياة) ومهمة هذا العلم ان يبين الحالات العقلية والعاطفية تلك التي تصحب بعض الحالات العضوية الخاصة. وهذه المدرسة تؤكد على العامل الفيزيولوجي في الجريمة على اساس البايولوجيا. وهو العلم الذي يقوم على اساس الغدد. وهذه الغدد تنقسم الى قسمين اساسيين:

١) طائفة تصب افرازاتها بواسطة قنوات في احدى فتحات الجسم او على سطحه كالغدد الدمعية، واللعابية وغدد العرق.

٢) طائفة اخرى تصب افرازاتها مباشرة في الدم بدون قنوات او منافذ كالغدد الدرقية، والنكفية. وهذه الغدد الصم تفرز في الدم مواد ذات فعالية شديدة

لها تاثير كبير في الجسم بصورة عامة، بحيث تستطيع الكميات القليلة منها ان تترك اثرا كبيرا في الجسم ينتقل عن طريق الدم الى اجزاء بعيدة منه.

وقد يكون تاثيرها محرضا Impulsive او يكون مانعا Inhibitory أي انه يثير غدة اخرى او ان يمنعها. ولذلك سميت هذه المؤثرات (بالرسائل الكيمياوية) (Hormonsهورمون).ويذهب العلماء الى ان هذه الغدد هي بمثابة نصيب الانسان في الحياة. وذلك ان وظيفة الجهاز الغددي تؤثر تأثيرا عميقا في النمو الفيزيولوجي للانسان. ثم انهم يعتبرون هذه الغدد بمثابة حكم مسيطر على الغرائز والميول الفطرية، والاخلاق، والمزاج والعواطف، فالحالة الجسمية في الانسان تاخذ وضعها عن طريق تنظيم معين للغدد الصم في الجسم، وكذلك الحالة العقلية تاخذ شكلها من نفس المصدر أي من الغدد الصم.

وعلى ذلك فطبيعة الانسان كيمياويا هي طبيعة غددة الصماء أي ان الانسان يستمد طبيعته من طبيعة الغدد الصماء.

ويمكن تحديد وظائف الغدد الصم بثلاثة .

١. تنظيم ومساعدة عمليات التغذية (كغدد الامعاء المخاطية والغدد الحلوة).
٢. تاثيرها في النمو الجسمي والعقلي والنضج التناسلي (كالغدد الدرقية والنخامية والتناسلية).
٣. لمفرزاتها تاثير منبه للجهاز العصبي وخاصة الجهاز المثقل.

وقد اثبت علماء الغدد الصم ان افرازاتها تكون في حالة توازن دقيق لابد منه لكي يسير نمو الجسم والعقل والنفس سيرا طبيعيا. فاذا اختل توازن افرازات هذه الغدد وفقد توازنه بانه افرطت احدى هذه الغدد في افرازها او نقص ذلك الافراز، اختل بناء على ذلك توازن النمو الجسمي فينشأ عن ذلك افراط او تفريط فيه فتختل الحياة النفسية وخاصة ناحيتها الانفعالية. [فجهاز الغدد هو وسيلة من وسائل التنظيم والتوازن في الجسم].

وقد ساعدت دراسات الغدد على تفسير نشوء كثير من الغرائز عند الانسان والحيوان والقت ضوءا على ظهور بعض الامراض النفسية والعصبية كما انها عللت اختلاف الامزجة بين الناس.

من ابرز الدراسات في هذا الصدد هي دراسات (شلاب ، سمث Schlapp and Smith) فقد استخدم هذان العالمان علم الغدد كأساس لدراسة السلوك الاجرامي واقاموا اساس دراسات علم الاجرام الحديث على دراسات علم الغدد. ويترتب على النتائج التي توصلت اليها مدرسة الغدد الصم في علم الاجرام. ان البيئة تعتبر عاملاً ثانوياً في الجريمة وان العامل الاساسي المقرر للجريمة في جميع الجرائم هو (الناحية العقلية، والعصبية، والنفسية) في الانسان أو بعبارة موجزة هو اختلال الغدد الصم في الانسان.

ويذهب "نيكولاس بند Nicola Pende " الى ان النمو الضخم في العظام وفي الفك والحجم غير الاعتيادي في حجم اليدين والقدمين وخشونة الجلد وفقدان حس الالم -وهذه حالات ليست غير مألوفة عند المجرمين- ماهي الاعلامات تشير الى افراط الافراز في الغدة النخامية. كما ان من المألوف أن نجد بين المجرمين بعضاً من المصابين بأختلال الغدد الدرقية وافراط افرازها. ومن علامات ذلك زيادة نشاط الجسم كثيراً وتزداد ضربات القلب ويصاب المريض بالقلق ويكون سريع التهيج وتجتحظ عيناه.

وان اضطراب الغدة التناسلية يؤدي الى ارتكاب الجرائم الاخلاقية وجرائم العنف والقسوة. وكما أنه يلاحظ شذوذ مألوف في مرتكبي الجرائم الجنسية. كشبه المرأة المجرمة بهيئة الرجل ووجود خصائص المرأة في الرجل المجرم من هذا النوع.

حالة الجريمة

أولا: الطابع العام للحالة الاجرامية.

١. الجرائم المعروفة.

عدد الجرائم المرتكبة خلال فترة معينة من الزمن وفي مجتمع معين تكون الحالة العامة للجريمة في هذا المجتمع وفي هذا الوقت والتي من خلالها نتعرف على اهميتها مستعملين المناهج العلمية.

ولعل الاحصائيات اهم الطرق العلمية في دراسة الجريمة التي تقوم بها اجهزة الشرطة وتتضمن في الغالب، بيانا بالجرائم التي تم تسجيلها باقسام الشرطة المختلفة خلال العام موزعة على اشهر السنة والمناطق لمعرفة مدى تاثير تعاقب الفصول على الظاهرة الاجرامية وفيما اذا كانت فصول معينة من السنة تكثر فيها الجرائم او جرائم معينة، ومدى تاثير البيئة الطبيعية على هذه الظاهرة، وفي الغالب ترفق بهذا النوع من الاحصائيات، دراسة مقارنة مع الحالة الاجرامية للسنوات السابقة حتى يتمكن المهتمون من تقيم فعالية الاجراءات المعتمدة لمكافحة الجريمة، ومن ثم الابقاء على هذه السياسة او التعديل فيها حسب الاحوال.

ورغم النقد الذي يمكن ان يوجه الى مثل هذه الاحصائيات لكن ذلك لا يمنع من ان تكون النتائج التي تتوصل اليها مؤشرا مهما يساعد السلطات العامة على مواطن الضعف في سياستها من خلال معرفة التوزيع الجغرافي والدمغرافي للظاهرة الاجرامية. وهناك الاحصائيات التي تقوم بها الهيئات القضائية كل سنة وتتولى الادارات المختصة نشرها متضمنة عدد المهتمين الذين قدموا للمحاكمة وعدد المدانين منهم، وهناك ايضا احصائيات مصلحة السجون حيث تنشر دوريات نشرات بعدد المسجونين لديها مع بيان بانواع الجرائم المرتكبة من قبلهم. وكل هذه الاحصائيات بالجرائم المعروفة في المجتمع لها فائدة علمية وعملية من حيث انها تعين جهة الادارة والمعنين بالظاهرة الاجرامية كذلك، في عقد المقارنات واجراء

الدراسات والبحوث وتمكنهم من تحليل وتفسير الظاهرة الاجرامية ليسهل لهم ومن ثم اقتراح انجح الحلول لمكافحتها.

ثم اننا نستطيع من خلال مثل هذه الاحصائيات وبخاصة اذا اجريت بطريقة علمية منظمة، التعرف على خصائص المجرمين ومقارنتهم بغير المجرمين من حيث السمات الجسمية والظروف البيئية والاجتماعية والثقافية وغيرها وكذلك مجمل المعطيات النفسية والعقلية للافراد ذوي العلاقة.

والجرائم والمعرفة نوعان : جرائم شرعية – وهي الجرائم التي تم الحكم فيها نهائيا، وجرائم ظاهرة – وهي تلك الجرائم المبلغ عنها والتي هي موضوع شكوى او تحقيق او ملاحظة قضائية ولم يتم الحكم فيها بعد.

٢. الجرائم غير المعروفة:

علماء الاجرام متفقون على ان ثمة عددا هائلا من الجرائم ترتكب ولا تصل الى علم السلطات العامة وهي سلطة البحث والتحقيق والاتهام. الشرطة والنيابة العامة، وبالتالي لا تصل الى القضاء ليتم الفصل فيها. وهذا العدد غير المعروف من الجرائم يسمى بالرقم الاسود. ولكن كيف يمكن للباحث والدارس ان يتعرف على العدد التقريبي لهذه الجرائم؟ لاشك ان هناك وسائل وطرقا مختلفة ومناهج علمية متعددة لهذا الغرض. منها اسلوب التحري والتحقيق واستجواب عدد معين من المواطنين الذين ربما ارتكبوا جرائم او كانوا ضحايا لها، وكذلك مجمل المعلومات المستقاة من اجهزة الشرطة وبعض المؤسسات الاجتماعية والصحية كالمستشفيات.

ولعل في مقدمة الاسباب التي تجعل الجريمة غير معروفة هو السبب الاجتماعي والفضيحة التي تلحق المجنى عليه وعائلته عند التبليغ عنها كجرائم الزنا وهتك العرض وبعض الجرائم الاخرى المشابهة.

ولكن علاوة على هذا السبب الاجتماعي الصرف، هناك عدة اسباب اخرى تجعل الجريمة غير معروفة ويفلت الجاني بالتالي من العقاب: منها ما يسمى بالجريمة التامة crime parfait وهي المرتكبة من قبل بعض المجرمين المحترفين الذين هم على قدر كبير من الذكاء بحيث يرتكبون جرائم بطريقة منظمة تنظيما دقيقا لايتم اكتشافها بسهولة. ومنها اهمال المجني عليه في هذه الجرائم بحيث لا يهتم بالتبليغ عنها. في حقيقة الامر هناك ثلاث مجموعات من الاسباب يمكن ان يبرر هذا الاهمال او هذه السلبية:

أ- الشعور بضرورة الاخذ بالثار لم يعد دافعا رئيسيا للتبليغ ربما بسبب عدم اهمية الضرر او خشية ضياع الوقت في التحقيق والمحاكمة او الشك في عدالة المحاكم بحيث لا يتوقع توقيع عقوبة رادعة على الجاني. وقد يكون عدم التبليغ راجعا الى خشية الانتقام منه او رحمة به او شفقة عليه.

ب- في بعض الاحيان المجنى عليه نفسه يخشى اللجوء الى القضاء باعتباره فاعلا لجريمة هو نفسه، كالمرأة التي اجهضت بمساعدة احدى الممرضات، وكالرجل الذي تمت سرقته من قبل احدى المومسات.

ج- وفي بعض الاحيان الاخرى المجني عليه لا ينظر الى الفعل نظرة تجريم وبخاصة اذا كان راضيا به كحالات الزنا والشذوذ الجنسي مثلا.

مهما كانت الاهمية العددية لهذه الجرائم سواء منها المعروفة او غير المعروفة فمن المؤكد ان هذا العدد من الجرائم لا يمثل الا حيزا بسيطا جدا بالنسبة للكوارث الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في عصرنا الحاضر وكل عصر.

ضحايا القتل العمد قليل جدا بالنسبة للوفيات من الامراض المعدية، الجرائم ضد الاموال تمثل خسائر اقل بكثير مما تمثله الازمات المالية وتقلبات البورصة وعلى كل حال، عدد المجرمين هو دائما قليل بالنسبة لعدد السكان في كل بلد.

ومع ذلك يجب ان لا ننسى ان هذا العدد القليل نسبيا لابد ان يزعج ويربك الحياة اليومية في المجتمع. ففي الولايات المتحدة مثلا ترتكب جريمة سرقة كل ٢٦ ثانية.

وسرقة سيارات بصفة خاصة كل دقيقتين، واغتصاب كل ثلاثة ساعات وقتل كل اربعين دقيقة. وفي فرنسا تقع جريمة سرقة كل دقيقتين وسرقة سيارات كل ثلاثين دقيقة، ونصب كل ثمان ساعات، وقتل كل اربع ساعات.

ولعل تفشي ظاهرة الفساد الاداري تكون سببا في جعل الجريمة غير معروفة. فقد يهمل رجال الشرطة في اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة ضد الجاني نظرا لو جاهته او رغبته في عطائه او رهبة من بطشه وبخاصة في المجتمعات المتخلفة، ثم انه حتى في المجتمعات المتقدمة تظهر هذه المشكلة بشكل او باخر حينما يقدم الحزب الحاكم بيانات غير دقيقة عن حالة الجريمة رغبة منه في ارضاء الراي العام حتى يحصل على اكثر عدد من اصوات الناخبين على اعتبار انه اقدر على مكافحة الجريمة وبالتالي على حماية المواطنين من خصمه السياسي. ثم ان رجال الامن قد يكون لهم دور كبير في ذلك فقد يفلحون في ملاحقة الجناة والمجرمين ويتشددون في ذلك بمناسبة وبدون مناسبة لاظهار ولاء المسؤول الاول عنهم للسلطة الحاكمة، وقد يحدث العكس بحيث يتهاونون في اداء واجباتهم ليبرهنوا لنفس هذه السلطة على تقصيرها في توفير الوسائل لمكافحة الجريمة ومطاردة المجرمين.

ونحن لابد ان ناخذ في اعتبارنا عند قراءة هذا العدد الهائل من الارقام دائما عدد السكان وظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع سواء على المستوى الفردي او على المستوى الاجتماعي العام.